مفهوم التسامح الديني عند لوك وأهميته المعاصرة

☜ إعـــداد

د. مطلق مسعد علي

أستاذ مشارك - قسم الفلسفة

كلية الآداب - جامعة عدن- الجمهورية اليمنية

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى تناول مفهوم التسامح الديني ومبادئ التسامح عند لوك؛ لإبراز الجوانب المشرقة في تسامح لوك، والتي اجترحها في وقت مبكر في القرن السابع عشر في انجلترا وأوروبا، لإعلاء راية التسامح لوقف الصراع الديني بين الملل والطوائف والمذاهب المتصارعة في الديانة المسيحية في أوروبا؛ والتي لا تزال في جوانب كثيرة منها حيه وصالحة حتى يومنا هذا وتأكيد أهميتها المعاصرة من خلال قرنها بالتوجهات المتعصبة الغير متسامحة عند بعض ايديولوجيي الليبرالية الغربية في العولمة المعاصرة، وخاصةً تلك التي تخلت عن التسامح الايجابي ومبادئه واتسمت بالتعالي والغلو في الدين والثقافة ونادت بصراع الحضارات والأديان بما في ذلك الصراع بين المسيحية والإسلام للكشف عن طبيعة وجوهر هذه التوجهات.

وتوصلنا في ضوء البحث في المشكلات ذات العلاقة والارتباط بهدف البحث وبالاستناد إلى المصادر والمراجع ذات الصلة والارتباط الوثيق بموضوع البحث إلى عدد من النتائج ومنها "وبالعلاقة مع نتائج البحث الأخرى يتأكد خطأ التوجهات والدعوات

المتعصبة المناديـة بـصراع الأديـان وفـي الـصدارة الـصراع بـين المسيحية والإسـلام عنـد بعـض ايـديولوجيي الليبراليـة الغربيـة فـي العولمة المعاصرة وكذا خطأ فكرة هنتجتـون عـن صـراع الحـضارات ودينية الصراع، وما ارتبط بها مـن قناعـات وقـام عليهـا مـن ميـول ونزعات عنصرية عصبوية تدعو الى العنـف وإلغـاء الآخـر، وتتعـزز بالمقابل أفكار ومبادئ لوك وفلسفته في التـسامح الـديني المجـسدة لقـيم الأديان الايجابية على اختلافها، الداعية إلـى المحبـة والمـساواة والعـدل والتسامح والـسلام ، الأرضـية المناسـبة لإقامـة حـواراً واقعيـاً بـين الأديان والحضارات بعيداً عن نزعة الاسـتعلاء والتفـوق وإلغـاء الآخـر وخصوصية، وهو ما يؤكد حيوية فلـسفة التـسامح عنـد لـوك وأهميتهـا المعاصرة للأديان والأمم على اختلافها في الوقت الحاضر.

المقدمـة:

يكتسب البحث في مفهـوم وإشـكالية التـسامح بوجـه عـام، وفـي التسامح الـديني علـى وجـه الخـصوص أهميـة كبيـره فـي الوقـت الحاضر؛ وذلك بـالنظر إلـى الارث التـاريخي الانـساني الكبيـر فـي التسامح ولما اجترحة فلاسفة التسامح فـي الغـرب وفـي المقدمـة لـوك من جهد واهتمام كبيرين بإشكاليه التسامح الـديني فـي خـضم الـصراع

الديني في أوروبا وتفنيد أسباب التعصب والصراع وتقديم المعالجات من ناحية؛ ومن ناحية اخرى لما شهده العالم في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين من أحداث وتحولات كبرى، اهمها تفكك الاتحاد السوفيتي، وما ترتب على ذلك من تطورات وتداعيات افضت الى انتهاء الحرب الباردة، وهيمنة القطب الواحد عالمياً...الخ. ودينياً الى خلق بيئة مناسبة لإعادة انتاج التعصب والعنف، وذلك من خلال انبعاث نزعات عرقية وحركات يمينية دينية متطرفة في اوروبا والعالم تدعو الى التعصب والعنف.

هذا علاوةً على وجود مراكز ايديولوجية وسياسية متعددة في الولايات المتحدة والغرب عموماً تنزع الى التعصب وتعمد الى تشويه صورة الاسلام الحقيقية وجوهره المتسامح وتدعو إلى التعصب والعنف والصراع بين الاديان. وأسطع تجل على ذلك "نظرية صراع الحضارات" لصموئيل هنتجتون المناديه بصراع الحضارات والاديان، ومنها الصراع الديني بين المسيحية والاسلام، وعدّ الاسلام عدواً مفترضاً للولايات المتحدة والغرب في المرحلة القادمة وتدعو الغرب للتصدي له.

يحدث كل هذا على الرغم من التراث الغني وسجل الاسلام الناصع في التسامح. اذ قدم الاسلام انطلاقاً من الكتاب والسنة قيماً عديده في التسامح لحماية الاخر، ومنح الرسول (ص) حماية للذمي لم تتوفر في اية ديانة اخرى، واقر بالحرية الدينية والتعددية في العقائد للآخر من غير المسلمين، وحافظ على حقوقهم وحرية ممارسة شعائرهم. وحرم قتل غير المقاتلين من النساء والاطفال والمسنين أو قتل الاسير أو تعذيبه، مما يدل على ان عقيدة الجهاد في الاسلام عقيدة سامية وليس لها علاقة بالإرهاب والتطرف. هذا الى غير ذلك من قيم التسامح التي اجترحها الاسلام ولا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

كما ان ذلك يحدث برغم التجربة الثرية والتراث الفكري والنظري للغرب المسيحي في التسامح منذ جون لوك في القرن السابع عشر امتداداً، ثم فلاسفة التنوير وما تلى ذلك من جهود واهتمامات اقليمية ودولية بإشكاليه ومفهوم التسامح، حتى أضحى المفهوم منظومه حقوقية وسياسية متكاملة، لنجد اليوم رغم كل ذلك من لم يتسم بالتسامح في الليبرالية الغربية عند بعض ايديولوجييها، وينزع الى التعصب وينادي بالصراع بين الحضارات بما في ذلك صراع الاديان.

هذا الواقع اللا متسامح في الليبرالية الغربية في العولمة المعاصرة عند بعض أيديولوجيتها هو ما ولد لدينا فكرة البحث في التراث الفكري والنظري الغربي للتسامح الديني وبوجه خاص عند مؤسسة جون لوك؛ البحث: في "مفهوم واشكالية التسامح الديني عند جون لوك واهميته المعاصرة".

يهدف البحث الى تناول مفهوم التسامح الديني ومبادئ التسامح عند لوك؛ لا براز الجوانب المشرقة في تسامح لوك والتي اجترحها في وقت مبكر في القرن السابع عشر في انجلترا واوروبا لإعلاء راية التسامح لوقف الصراع الديني بين الملل والطوائف والمذاهب المتصارعة في الديانة المسيحية في اوروبا؛ والتي لا تزال في جوانب كثيره منها حيه وصالحة حتى يومنا هذا. مع الكشف عن التوجهات المتعصبة الغير متسامحة عند بعض ايديولوجي الليبرالية الغربية في العولمة المعاصرة، وخاصةً تلك المتسمة بالتعالي والغلو في الدين والثقافة والمنادية بصراع الحضارات والاديان.

لقد تطلب بلوغ هذا الهدف واتساقاً مع منهاجية البحث؛ معالجة وتحليل وتفنيد الآراء المختلفة للباحثين والمهتمين في فلسفة التسامح وفلسفة الاديان قبل وبعد لوك ثم فلسفة التسامح الديني عند لوك،

وصولاً الى الآراء المتعصبة والغير متسامحة والمنادية بالصراع والفتن عند بعض ايديولوجيي الليبرالية الغربية في العولمة المعاصرة، وفي الصدارة منها نظرية "صراع الحضارات" والصراع الديني فيها لصموئيل هنتنجتون.

وتوصلنا من خلال البحث في جملة تلك المشكلات وبالاستناد على عدد من المصادر والمراجع ذات الصلة والارتباط الوثيق بموضوع البحث، وخاصة كتابي جون لوك :"رسالة في التسامح الديني"، و"مقاله في الفهم الانساني"، وكتاب صموئيل هنتجتون:" صراع الحضارات" المتضمن صراع الاديان الى عدد من النتائج ومنها " وبالعلاقة مع نتائج البحث الاخرى: تتأكد خطأ الدعوات المتعصبة المنادية بصراع الاديان وفي الصدارة الصراع بين المسيحية والاسلام عند بعض ايديولوجيي الليبرالية في العولمة المعاصرة في الغرب وخطأ فكرة هنتجتون عن دينية الصراع وما ارتبط بها من قناعات وقام عليها من ميول ونزعات عنصرية عصبوية تدعو الى العنف والغاء الاخر، وتتعزز بالمقابل افكار ومبادئ لوك وفلسفته في التسامح الديني المجسدة لقيم الاديان الايجابية على اختلافها، الداعية الى المحبة والمساواة والعدل

والتسامح و السلام، الارضية المناسبة لإقامة حوار واقعي بين الاديان والحضارات بعيداً عن نزعة الاستعلاء والتفوق والغاء الاخر وخصوصيته، وهو ما يؤكد حيوية فلسفة التسامح عند لوك وأهميتها المعاصرة للأديان والامم على اختلافها.

مفهوم التسامح الديني عند لوك وأهميته المعاصرة

١. التسامح: المفهوم والاصطلاح:

كان لاجتراح مفهوم التسامح وتأسيسه حاجة وجودية ملحه للخروج بالمجتمعات الغربية من أتون حروب التعصب الديني التي دامت لأكثر من قرن ونصف (من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر) إلى رفع شعار "التسامح" لحل المشكلات الدينية التي كانت تسببها مفاهيم الكنيسة الضيقة، واللجوء إلى الحوار الثقافي السياسي كحل لهذه المشكلات.

ولكن قبل أن نسترسل في تناول مفهوم التسامح وعناصره الأساسية المكونة له كما جاءت عند جون لوك،كمشكلات عالجها في "رسالته في التسامح الديني"؛ فانه حري بنا التوقف قليلاً لتناول تعريف التسامح والتعصب كمفهومين أساسيين حتى يكون القارئ على بيّنه من معانيهما ودلالاتهما في هذا البحث.

أ- التسامح:

لفظة تسامح Toleration مشتقه من الأصل أو الجذر اللاتيني Tolerare، الذي يعني التحمل بمعنى أن الفكرة الأساسية المتضمنة هذا هي فكرة التحمل، أو المعاناة، أو التعايش مع شيء لا يحب في الحقيقة[١]. ومن اللفظة اللاتينية Toleratia وتعني لغوياً التساهل، وعند علماء اللاهوت في المسيحية تعني الصفح عن مخالفة المرء لتعاليم الدين[٢].

والتسامح في اللغة العربية له معانيه واشتقاقاته اللغوية، "فمن كلمة سمح: تشتق السماح، والمسامحة: أي الجود والعطاء عن كرم وسخاء وليس تسامحاً عن تنازل أو منه"[٣].

وتقترب كلمة تساهل من كلمة تسامح: "ساهل، تساهل معه، وبدئ ليونة في الطلب وتسامح: تساهل فيه"[٤].

غير أن جميع هذه المعاني عن التسامح في اللغة العربية لا تعبر بوضوح عن مفهوم التسامح كما جاء عند فلاسفة التسامح في الغرب، سواءً في القرن السابع عشر، أو عصر التنوير. وبالتالي فالجذر اللغوي للفظ التسامح المستخدم في لسان العرب وغيره مما ورد في القواميس العربية لا تنطوي على مفهوم واضح للتسامح بالمعنى المعاصر للكلمة مادامت "تعني المساهلة والكرم والسخاء والجود، دون أن تتضمن قيم

التسامح؛ الاحترام المتبادل والمساواة والتكافؤ والحق"[٥] وهي الأكثر بروزاً في الخطابات الجديدة عن مفهوم التسامح وتميزه كذلك.

جاء في الوثيقة العالمية "إعلان مبادئ حول التسامح" الصادرة بتاريخ١٦ نوفمبر١٩٩٥م عن اليونسكو، أن مفهوم التسامح يتضمن العناصر التالية:

أولاً: قبول تنوع واختلافات ثقافات عالمنا واحترام هذا التنوع.

ثانياً: التسامح موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية للشخص الإنساني والحريات الأساسية للأخر.

ثالثاً: هو مفتاح حقوق الإنسان والتعددية السياسية والثقافية والديمقراطية.

رابعاً: أن تطبيق التسامح يعني ضرورة الاعتراف لكل واحد بحقه في حرية اختيار معتقداته والقبول بان يتمتع الأخر بالحق بما يعني بان لا يفرض أحدا آراءه على الآخرين.

وواضح مما حملته هذه المبادئ من معان متعددة الأبعاد، إنها تؤسس لتصور جديد للتسامح يقوم على علاقة ضرورية بين حقوق الإنسان والديمقراطية والسلم، وهو ما يجعله يتجاوز حدود الدين والفرد ليكتسب دلالات جديدة ذات أبعاد فلسفية وحقوقية سياسية. وهو أمر كان محل اهتمام وتأكيد الملتقى الوطني حول فلسفة التسامح المنعقد في جامعة وهران في الجزائر في العام٢٠٠٩م، الذي أكد على أن "فلسفة التسامح

تقوم على حرية الرأي والمساواة واحترام التنوع الثقافي، فهي تمهد لثقافة المواطنة وحقوق الإنسان كعناصر ضرورية لخدمة السلام والتنمية الاجتماعية، وكشروط أساسية للحوار بين المذاهب والأديان لأنها تعمل من اجل التعايش بين الأفراد والجماعات المختلفة"(٦).

وعليه فان مفهوم التسامح الذي ننزع إليه هو أن ينطوي إلى جانب ما تقدم على التنوع والتعدد، واحترام مشاعر ومعتقدات الآخرين بغض النظر عن مذاهبهم الدينية أو خلفياتهم الاجتماعية، وان يبدي الإنسان ليناً ورفقاً في التعامل مع الآخرين، مع الاعتراف بالتنوع والتعدد والاختلاف الثقافي عندهم والإقرار بحقوقهم وحرياتهم الدينية والدنيوية.

وعلى ذلك فالتسامح كمفهوم رؤية إنسانية كلية شاملة لا تتجزأ، لموقف يجسده الإنسان في تعامله مع الآخرين في احترام آرائهم، والاعتراف بحقوقهم وديانتهم وخصوصياتهم الثقافية وحرياتهم الدينية والدنيوية.

فالتسامح يشيع الحرية ويمنح المرء حرية الضمير في إبداء الرأي واعتناق المعتقدات رغم مخالفة الغير فالتسامح لا يلزم المرء التخلي عن معتقداته، أو عدم البوح بها، أو الدفاع عنها؛ بل يوجبه بالامتناع عن نشر آرائه بالقوة والقسر والقدح والخداع. أو هو بحسب د.عبد الرحمن بدوي: "ليس التسامح هو التخلي عن المعتقدات أو الامتناع عن إظهارها والدفاع

عنها ونشرها؛ بل الامتناع عن كل الوسائل العنيفة أو المهينة أو المؤلمة، وإجمالا التسامح هو اقتراح الآراء دون السعي إلى فرضها على الآخرين"(٧).

إن التسامح الديني بالاتفاق مع ذلك ينطوي على حرية الأديان وتعايشها، وحرية ممارسة الشعائر الدينية والمعتقدات والدفاع عنها، ونبذ التعصب الديني، دون التنازل، أو مصادرة المعتقدات الدينية الخاصة بالفرد أو الجماعة، وهو أمر خلص إليه لوك في القرن السابع عشر في كتابه "رسالة في التسامح الديني"، وعبّر عن مضمونه في هذه الرسالة.

وفي القرن الثامن عشر في عصر التنوير أخذت فكرة التسامح أبعادا جديدة كحقيقة، إذ غطت مختلف جوانب الحياة الدينية والسياسية. وقد تأسست فكرة التسامح على مبدأ إنساني يقضي بمحاربة "الدوجما"، وهذا أدى إلى الإيمان بالحرية وتجاوز التحجر الكنسي والتواصل بين البشر على أساس من قيم القبول والتسامح المتبادل.

وهذا يعني؛ انه بالرغم من كون المفهوم الحديث للتسامح، قد ظهر ونشأ واستخدم في الحقل الدلالي الديني، كما هو واضح، وكما أريد من خلاله مواجهة مظاهر الاستبداد والتعصب والتطرف في العقائد؛ فانه ما لبث مع مرور الزمن أن اكتسب دلالات أخرى جديدة، ذات أبعاد فلسفية وسياسية وحقوقية، وهو أمر نود الإشارة إليه هنا هو أن معالجة التسامح

الديني تتم وفق مقتضيات فلسفة التسامح، وبعدها الفلسفي في المقام الأول.

إن احتكار الحقيقة والتمسك بالدوجما يقود إلى التعصب الديني والتحجر وغياب المعرفة، فما هو التعصب إذن ؟

ب- التعصب:

التعصب في اللغة هو عدم قبول الحق عند ظهور الدليل، بناءً على ميل إلى جهة أو طرف أو جماعة أو مذهب أو فكر سياسي أو طائفة. وهو من "العصبية" وهي ارتباط الشخص بفكر أو جماعة والجد في نصرتها، أو الانغلاق على مبادئها، والشخص المتعصب Fanatical، هو الذي يرفض الحق الثابت والموجود ويصادر الفكر الأخر، أو الدين الأخر، أو لا يعترف بوجود كل ما هو أخر أصلا، سواء في الدين أو المذهب أو الطائفة أو العرق أو الحزب، وان ارتبط التعصب في أذهان الناس بالدين أساسا ربما لخطورته"[٨].

فالتعصب في الدين يؤدي إلى اضطهاد العلماء والجمود، وفي فكر يؤدي إلى الدوجماطيقية (الجزم من غير بيّنه أو دليل) والمذاهب المطلقة والمغلقة.

وعلى مستوى الدولة (القومي) يؤدي التعصب إلى تكوين أيديولوجيا لا تقبل إلا مبادئها. فالتعصب إذ يجعل من الحقيقة ذاتيه ومتعددة

ومتناقضة، يتناقض مع الحقيقة العلمية، ويؤجج التناقض والصراع ".. إن التسامح يمتنع معه الاعتقاد في حقيقة مطلقة، أي تمتنع معه الدوجما (Dogma)"[٩] لهذا فالتعصب نقيض الحرية والتسامح، فإذا ازداد التعصب قلت الحرية وضعف التسامح. فالحرية لا تزدهر إلاّ في جو من التسامح.

وكما هو الحال مع المفاهيم الأخرى التي تنشأ و تتطور في سياق الممارسة؛ كذلك هو مع مفهومي التسامح والتعصب، إذ هما في حالة صيرورة وتطور مستمر. وفي كونهما لصيقان بالواقع وينجمان عنه، فإنهما يخضعان لشروطه ومتغيراته، وهذا ما يفسر تطور هذين المفهومين في المعنى والدلالة، في سياق تاريخي متصل منذ جون لوك في القرن السابع عشر، وفلاسفة التنوير في القرن الثامن عشر إلى المواثيق الدولية، التي انطوت في موادها ونصوصها على مفهوم ومعنى التسامح كميثاق الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان لسنة١٩٤٥م، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م، وإعلان مبادئ التسامح في نوفمبر ١٩٩٥م.

وفي كون البحث سيركز الاهتمام على تناول ومعالجة مفهوم التسامح الديني عند جون لوك كما جاء في رسالته عن التسامح الديني؛ فان إعطاء لمحه تاريخية عن تاريخية المفهوم وصيرورته قبل لوك؛ سيكون مدخلاً مناسباً لتناول مفهوم التسامح ومكوناته عند لوك.

٢. إرهاصات مفهوم التسامح الديني قبل لوك:

يقال إن التسامح ولد من رحم التعصب. فالتعصب بهذا المعنى يشترط التسامح، والسيرة التاريخية لمفهومي التعصب والتسامح تزكي ذلك. فعندما يجرى الحديث عن التسامح يتناهى إلى الذهن وجود نقيضه عدم التسامح، المعروف بالتعصب، والذي يترتب عليه في الواقع؛ فتن ونزاعات وحروب واضطهادات بما في ذلك الاضطهاد الديني.

فقبل أن يتحدث فلاسفة العصر الحديث وفي مقدمتهم لوك عن مفهوم التسامح؛ كان العالم – وبوجه خاص المسيحي- ؛ قد عرف إرهاصات لهذا المفهوم في المسيحية في عصرها الأول، عندما بشر بها المسيحيون، وتصدى لها الأباطرة الرومان للحيلولة دون انتشار هذا الدين الجديد، ظناً منهم، إن هذا الدين هو امتداد لليهودية البغيضة إلى نفوسهم، وبسبب سخط المسيحيين على الحضارة الرومانية ومعتقداتها(١٠).

فبعد اضطهاد نيرون للمسيحيين في عام ٦٤م، ثم ما تلي ذلك من عذابات وتنكيل وحرق وإعدامات واهراقات دماء للمسيحيين على امتداد العصور التالية؛ أتى وقت تخلى فيه الاباطره بعد دقلديانوس (الذي نكّل بالمسيحيين وأذاقهم ألوانا من العذاب وقتل في عهده أكثر من مليون شخص)، عن سياسة الاضطهاد، وصدرت مراسيم التسامح في عام ٣١١م وعام٣١٣م حيث اصدر الإمبراطور قسطنطين مرسوم ميلان وأقرّ فيه مبدأ التسامح،

ووضع المسيحية مع غيرها من الأديان على قدم المساواة[١١].

مثل مرسوم التسامح لـ قسطنطين في القرن الرابع الميلادي، ثم اعتناقه المسيحية مع غيره من الاباطره؛ بداية عهد جديد لتسيد المسيحية في أوروبا، واعتلاء شأنها، فازداد نفوذ الباباوات، وقويت شوكتهم "فمع نهاية القرن الرابع الميلادي كانت السلطة الدينية قد فرضت هيمنتها بالكامل[١٢]، فتحول اضطهاد المسيحيين من خارج الديانة إلى اضطهاد داخلي تمارسه الكنيسة ورجالها على أبناء الديانة نفسها من الملحدين والهراطقة والمرتدين، ثم امتد إلى خارجها ليشمل الديانات الأخرى كاليهودية والإسلام في اسبانيا في الأعوام ١٦٠٩م ١٦١٠م.

إن هذا يعني أن مفهوم التسامح الذي نشأ بفعل المرسوم لا يزال جنينياً، وان المفهوم لم يتضمن قيم التسامح المعروفة اليوم، وذلك يعود إلى فجاجة الظروف التي أقر فيها المرسوم. فالطابع البرجماتي الذي أتسم فيه رجال الدين المسيحي في ترجمة التسامح واقعاً، كان وراء العودة إلى ممارسة الاضطهاد الديني.((فرجال الدين المسيحي نزعوا الى التسامح، عندما كانوا بحاجة إلى ذلك، حين ناصرهم الحكام وجمهرة الناس العداء، ولكن عندما قويت شوكتهم، وعلا شأنهم، وآل الحكم إليهم، تخلوا عن مبادئ الدين المسيحي السمحة الداعية إلى المحبة، وحسن المعاملة حتى مع الخصوم والمعتدين، فتحولوا إلى الاضطهاد والتنكيل لكل من عصى

أمرهم أو خالفهم الرأي وأقاموا محاكم التفتيش لهذا الغرض، ومهدت مذبحة الاليجيين لذلك، فأثارت محاكم التفتيش الخوف والهلع في العالم الكاثيولوكي طولاً وعرضاً))[١٣].

ومثل قيام محاكم التفتيش الكاثيولوكية مؤشراً قوياً على عدم التسامح في الديانة المسيحية، وعلى استمرار التعصب المولد للعنف والاضطهاد في هذه الديانة، إذ عملت الكنيسة على التوسع في إقامة محاكم التفتيش لمحاكمة المخالفين والمرتدين والهراطقة والملحدين ...الخ. " فالتعصب في الديانة المسيحية كان شائعاً، فقد تنوعت وتعددت محاكم التفتيش، ومن أهمها محكمة التفتيش الملكية في اسبانيا، محكمة التفتيش المقدسة في روما. اختصت الأولى بالنظر في الهراطقة في خليج ابيريا وفي المستعمرات الأمريكية. وامتدت الثانية حتى شملت كل أوروبا وأحرقت من شمال أوروبا جان دارك، ومن جنوبها جيوردانو برونو"[١٤].

ومما ضاعف من وطأة الاضطهاد الديني المسيحي وزاد من وتيرة العنف في أوروبا؛ كان تعاون السلطة التنفيذية مع السلطة الروحية في إقرار القوانين التي تسنها الكنيسة وتؤدي إلى الاضطهاد، وتعمل السلطة على تنفيذها "فقد شرّع فردريك الثاني في القرن الثالث عشر القوانين التي تقضي بإهدار دم الملحدين، ومصادرة أملاكهم، وإحراق غير المرتدين إلى الدين، وسجن من تاب وعاد إلى اعتناق دينه، وإعدام من

عاد فارتد ملحداً"[١٥].

ليس ذلك فحسب؛ فالعقاب لم يقتصر على المعاقب بعينه؛ بل طال العقاب في تطور لاحق الأبناء والأحفاد في سلسلة الأبناء "إذ كانت القوانين تقضي، بان يحمل الأبناء والأحفاد في سلسلة الأبناء تبعة الجرم الذي يُدان به الآباء فيسلبون حقهم في مباشرة الكثير من الوظائف ومزاولة الكثير من المهن"[١٦] فطال العقاب الجميع الآباء والأبناء والأحفاد بحسب قوانين الكنيسة "..فتقدم إلى المقصلة ملايين من الرجال والنساء والأطفال"[١٧] فغرقت أوروبا في بحر من الدماء على أيدي محاكم التفتيش.

لقد ادعى رجال الدين المسيحي الصلة بالله سبحانه وتعالى، وبأنهم يتلقون الوحي منه، وأنهم يمثلون الله في الأرض وبالتالي يمنحون الثواب وينزلون العقاب بمن شاءوا من الناس. وكان من حق البابا أن يشرع، وليس لأحد الحق أن يناقشه. ولم يعد البابا تابعاً لأي من الملوك؛ بل أصبحوا جميعاً بحكم أنهم مسيحيون تابعيين للبابا وخاضعين له. فتعززت سلطة البابا وزاد نفوذهم فأصدروا صكوك الغفران والاعتراف بالذنب، واهتموا بالخوارق ومحاربة العلم والعلماء... فأحرقت الكنيسة كتب العلوم وساد ظلام كثيف عالم المسيحية في أوروبا، ثار على أثره المثقفون في الغرب ضد الكنيسة، فظهر المصلحون، وظهر البروتستانت،

وضعف صوت الكنيسة[١٨].

مثّل قيام حركات الإصلاح الديني في أوروبا، والتي هدفت إلى تقويض أسس ودعائم التعصب والاضطهاد الديني الكاثيولوكي أو الحد منه، من خلال التصدي لمعتقداته الدينية والتي لا تتفق مع الإنجيل واحتكار الحقيقة، مثلت هذه الحركات الإصلاحية وفي الصدارة البروتستانتية حدثاً هاماً ومؤثراً في الديانة المسيحية، إذ حققت البروتستانتية بعض الإصلاحات الدينية في الديانة المسيحية وأحدثت بعض التغيرات في المعتقدات الكنسية، وفتحت أجواء جديدة للصراع والتسامح.

فالبروتستانتية التي تأسست على أيدي مارتن لوثر (١٤٨٣+١٥٤٦م) في ألمانيا، وكلفن (١٥٠٩- ١٥٦٤م) في سويسرا، وزنجلي (١٤٨٤+١٥٣١م) جاءت بأفكار ومعتقدات جديدة، مخالفة لمعتقدات الكنيسة الكاثيولوكية منها: رفض البروتستانتية احتكار الكنيسة الكاثيولوكية تفسير الكتاب المقدس، وأعطت بدلاً من ذلك الحق لكل إنسان في تفسير الكتاب بنفسه. فالإنسان عندها حر في ذلك بحيث يتجه إلى الله مباشرةً بدون التوسط من احد، سواءً كان ذلك البابا أو غيره.
كما رفضت الاعتراف بالثالوث المقدس (العذراء، الملائكة، عقيدة المطهر) وسلب الكنيسة الكاثيولوكية ما تدعي انه حقاً، صكوك الغفران، وعملت على نقد الطقوس الدينية التي تمارسها الكنيسة الكاثيولوكية، ونقد الثالوث المقدس.

هذا التوجه الجديد، الذي اختطته البروتستانتية؛ كان محل رفض الكنيسة الكاثيولوكية في روما، لأنه استهدف عقيدتها، الأمر الذي أجج الصراع بين الكاثيولوكيه والبروتستانتية في المسيحية في أوروبا، ونشبت جراء ذلك حروب طاحنه استمر سعيرها ثلاثين عاماً. ((بدأت بثورة البروتستانت في بوهيما عام١٦١٨م، وانتهت بمعاهدة "ويست فاليا" عام ١٦٤٨م[١٩] والتي على أثرها "تم الاعتراف رسمياً بالمذهب الكاثيولوكي واللوثري والإصلاحي (مذهب كلفن وزنجلي) واستبعد ما عداه من مذاهب، وتلاشت من العالم فكرة الحروب الدينية"[٢٠]على حد تعبير توفيق الطويل.

ولكن هل تلاشت من العالم فكرة الحروب الدينية فعلاً بحسب ما ذهب إليه توفيق الطويل؟ وهل وضع الصلح الهادف إنهاء الحرب وما حمله معه من نتائج حداً للتعصب والصراع الديني وإعلان التسامح في أوروبا؟ أم أن التعصب والصراع الديني والمسيحي تواصل حتى بعد اتفاقية الصلح المعلن عنها والمتفق عليها في "ويست فاليا" بين الدول المتحاربة في اوربا؟

يتضح من خلال استقراء مبادئ الصلح الذي توقفت بموجبها الحروب الدينية في أوروبا الموقع عليها في "ويست فاليا"، ثم ما أفرزته الأحداث اللاحقة ودورات الصراع الديني المسيحي؛ إن هذا الصلح لم يبنَ على أسس ومبادئ التسامح الديني السليمة، التي تؤسس للتسامح وتنهي

التعصب، وإنما تمت الاستفادة مما هو متوفر ومتاح وتقدمه الظروف آنذاك من إمكانيات لتوقف الحرب في المقام الأول. فقد تجاهل الصلح على سبيل المثال، الحرية الدينية كقيمة أساسية في التسامح الديني، وإحدى مكونات هذا المفهوم. يشير إلى ذلك محمد الغزالي بقوله: ((إن حرب الثلاثين عاماً، التي اشتعلت في أوروبا خلال القرن السابع عشر للميلاد، قد انتهت بصلح عجيب. إذ منحت كل أمير الحق في اختيار الدين الذي يفرضه على شعبه!! وهذا المسلك النابي يدل على قيمة الحرية الفردية في أوروبا قديماً[٢١].

إذا فالدين هنا دين الحاكم، وليس الدين الذي يرتضيه ويعتقد به الفرد، هذا علاوةً على قيم التسامح الديني الأخرى والتي تم تجاوزها كالتنوع والتعدد والاحترام المتبادل، ومعها ستظل أسباب التعصب قائمة، وهو ما يفسر تجدد دورات الصراع والعنف والتعصب الطائفي بين المذاهب والملل المسيحية، في أوروبا داخل البلدان الأوروبية وخارجها بعد صلح "ويست فاليا"، وان كان ذلك بدرجه اقل مما كانت عليه قبل عام ١٦٤٨م.

غير أن الجانب الايجابي والمهم في هذه المرحلة؛ هو أن جذوة الإصلاح الديني ونزوعه إلى التسامح لم تفتر بعد، فقد تواصلت جهود الإصلاح الديني في أوروبا بعد حروب الثلاثين عاماً (رغم نزوع بعض

مكوناتها إلى الاضطهاد والتعصب في مراحل مختلفة من تطورها)، وعلت الدعوة إلى التسامح الديني، وكان لنزعة الشك البناء في المذهب العقلي، دورا مهما في زعزعة الأسس التي قام عليها الاضطهاد الديني، وتهيئة الناس لقبول فكرة التسامح الديني.

وفي انجلترا "تجلت النزعة إلى حرية الفكر وتخليصه من القيود وتحريره من ضغط السلطات إبان القرن السابع عشر، وفيه اشتد النزوع إلى اكتشاف الحقيقة ومهاجمة الحكم المبتسر، وتقويض السلطة التي كانت لا تزال – برغم ما وجه إليها من حملات- مصدراً للحقائق، وقد مهد هذا كله لانهيار الاضطهاد بتداعي الأسس التي قام عليها"(٢٢).

علاوةً على ذلك تعالت صيحة المطالبين بالحرية والتسامح في انجلترا، وتزعم ثلاثة من رواد الفكر فيها، الدعوة إلى التسامح وهم: هارنجتون Harrington؛ الذي أكد أن الحرية السياسية لا تستقيم بغير حرية دينية مطلقة، لان الحرية الدينية تتضمن حرية الضمير وهذه بدورها تتضمن الحرية المدنية. وملتون Milton، الذي دعى إلى فصل الكنيسة عن الدولة، وطالب بالكف عن الاضطهاد، لان الاضطهاد يعوق اكتشاف الحقيقة. وكان الثالث تايلورTailor، فقد كان كتابه" Liberty of probhesying" ، أعظم مساهمة قدمتها الكنيسة الإنجيلية في الجهاد من اجل التسامح. والذي تضمن دفاعاً عن الكاثوليك، ونزوعاً إلى التسامح

معهم، وقد حث على التسامح في المسائل الثانوية التي لا تؤثر على عقيدة الخلاص، وكان لنزعة الشك عنده أثر كبير في دفاعه عن التسامح، فهو يدين للعقل، ويقول بكفايته وقدرة العقل على تقويض الواقع(٢٣).

وعندما آلت الملكية إلى تشارلس الثاني في انجلترا عمدت مدرسة أحرار الفكر في لندن إلى التوفيق بين الشيع الدينية المختلفة في ضوء المنطق العقلي، وأقامت دفاعها عن التسامح على أساس التمييز بين أصول الدين وفروعه. وتحت تأثير حركة الإصلاح الديني في انجلترا، اصدر البرلمان عام ١٦٨٩م قانون الحقوق، الذي حرم على الكاثوليك مزاولة الحكم أو ممارسة عباداتهم، فأضحت انجلترا بذلك بروتستانتيه رسمياً. وحتى قانون التسامح الذي صدر في العام ١٦٨٩م لم يكن متسامحاً كلياً ولم يشمل الكاثوليك؛ بل كان قد أباح الحرية الدينية لبعض الشيع في ممارسة عقائدهم، وحرمها على الكاثوليك والموحدين. فتواصلت بذلك نوازع التعصب والاضطهاد في انجلترا وفي أوروبا بوجه عام.

يضاف إلى ذلك عوامل أخرى، عملت على زيادة التوتر وتعميق الأزمة الدينية والصراع الديني بين المذاهب والملل المسيحية في أوروبا؛ منها "مرسوم نانت" لـ لويس الرابع عشر، الذي أباح فيه حرية المعتقد وممارسة الطقوس لفئة الهجنوت البروتستانتية، وتحول الكاليفينية عند

استيلائها على السلطة إلى اضطهاد بقية الملل بقسوة لم تكن متوقعة، وما نجم عن دورات الصراع والاضطهاد الديني من مجازر وتهجير واستيلاء على الممتلكات. كل ذلك جعل غالبية المفكرين في أوروبا وفي المقدمة لوك، ينفرون من التعصب والاضطهاد الديني، وينزعون إلى التسامح، وهي إشكالية جهد فيها لوك وابلي فيها بلاءً حسناً[٢٤].

وعليه فقد شكلت جملة هذه الظروف والتحولات، والتي تحققت تحت تأثير الإصلاحات الدينية في انجلترا و أوروبا، وما رافق ذلك من صراعات وحروب ونزوع إلى التسامح الديني؛ مقدمات هامه ولازمة، استفاد منها لوك، وضمنها خبرته في الاضطهاد والصراع الديني في انجلترا و أوروبا والعالم، وبني على أساسها أفكاره ومبادئه عن التسامح والتي انطوت رسالته في التسامح الديني على الكثير منها.

فأوروبا عرفت أشكالا وصيغاً للتسامح، ولكن لم تعرف التسامح الديني والسياسي، إلا في القرن السابع عشر عندما أضحى "التسامح مطلباً ضرورياً للواقع الأوروبي على مستوى النظر وعلى مستوى الممارسة العملية"[٢٥] . وعندما بدأ الفلاسفة وفي الطليعة لوك في التساؤل لماذا حدث هذا؟ لماذا مزق الكاثوليك والبروتستانت بعضهم بعضاً، وهم ينتمون إلى دين واحد؟ هل هناك طريقة أخرى لفهم الدين غير طريقة الاضطهاد والتعصب[٢٦] وهي قضية كانت محور اهتمام فلاسفة القرن

السابع عشر وجهد فيها لوك وعالج مشكلاتها وأفرد لها مؤلفاً خاصاً اسماه: ((رسالة في التسامح الديني)) وهذا لم يكن ممكناً بحسب كارل بوبر إلا: "بعد أن أنهك الصراع الديني والمدني انجلترا، أصبحت مستعدة لان تسمع من جون لوك، وغيره من رواد التنوير مجادلات عن التسامح الديني، وان تقبل أن الدين المفروض بالقوة لا قيمة له"[٢٧]. وصار ذلك ممكناً عندما نضجت الظروف، واعتلت الأصوات المطالبة بالتسامح والتعددية وحقوق الإنسان.

أمّا لماذا استمعت انجلترا من جون لوك هذه الأفكار والمجادلات عن التسامح الديني؟ ولماذا جون لوك بالذات؟ فاعتقد أن ذلك يعود إلى مكانة جون لوك العلمية والفلسفية الكبيرة في انجلترا والعالم، "فقد كان له حضور هائل في بريطانيا في القرن الثامن عشر، وكانت مؤلفاته أكثر رواجاً، وكان علماً مبجلاً وجديراً بالاحترام"[٢٨] فمن هو جون لوك؟ وما هي أهم أفكاره في التسامح، ومفهوم التسامح عنده؟ وما هي أهميتها المعاصرة للحرية والتعددية الدينية وفي نبذ التعصب والغلو الديني والسياسي والثقافي اليوم؟

وفي التناول التالي سنعمل على الرد على هذه التساؤلات ومعالجة مشكلاتها على أساس الوقوف على رسالة جون لوك في التسامح الديني.

مفهوم التسامح الديني عند لوك وأهميته المعاصرة

١) سيرة حياته:

ولد جون لوك (٢٩أغسطس ١٦٣٢م – ٢٨اكتوبر ١٧٠٤م) في رنجتون Wrington من أعمال سمرست في جنوب غربي بريطانيا، وهو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي انجليزي، درس الطب والقانون، وفي عام١٦٦٧م أصبح طبيباً خاصاً لأسرة أنتوني آشلي كوبر (١٦٢١م-١٦٨٣م).

نشأ لوك وترعرع في انجلترا التي شهدت حرباً أهلية أودت بحياة الملك شارل الأول وإعلان الجمهورية عام ١٦٤٩م، ولوك لم يتجاوز سن العاشرة من عمره بعد.

التحق في الرابعة عشرا من عمره بمدرسة وستمنستر في لندن التي كانت تغلب عليها النزعة البروتستانتية المتزمتة آنذاك وأقام فيها حتى سنة ١٦٥٢م.

في العشرين من عمره دخل جامعة أكسفورد وقضى فيها ست سنوات، وكانت تعصف بأكسفورد في هذه الفترة رياح الأهواء السياسية المتضاربة، ويهيمن على جوها البلبلة والاضطراب، من جراء الفتن والمؤامرات السياسية التي كان يحفل بها تاريخ بريطانيا في ذلك الوقت، وغلب على مناهج الجامعة الطابع التقليدي، وتحت تأثير النزعات الفكرية

والسياسية التي كانت تتصارع في أكسفورد، تحول لوك تدريجياً من النزعة الدينية المتزمتة التي درج عليها في مطلع حياته إلى التسامح الديني.

في عام ١٦٥٠م عين محاضراً في اليونانية، ثم في البيان والفلسفة الأخلاقية. كان شديد الإعجاب بأسلوب ديكارت الواضح، وثورته على الفلسفة التقليدية، إلا انه انتقد أفكاره الفطرية، ولم يأخذ بمذهبه العقلي(٢٩).

في عام ١٦٦٦م اتصل باللورد شافتسبري (Lord of Ashley) (أنتوني أشلي كوبر)، وهو رجل دولة، لعب دوراً هاماً في الأحداث السياسية العظيمة، التي حدثت في انجلترا ما بين ١٦٦٠م- ١٦٨٠م.

أعار شافتسبري اهتماماً كبيراً للشقاق الديني، الذي كان سائداً في انجلترا، وفي أوروبا بوجه عام. وكان لشافتسبري حضوره المؤثر في بلاط تشارلس الثاني، وكان كل منهما ملتزما بالتسامح مع تباين الغاية من هذا الالتزام.

فتشارلس الثاني نشد التسامح من اجل الكاثولوليك، وشافتسبري من اجل البروتستانت، مما كان سبباً للعداوة بينهما إلى الحد الذي حاول فيه شافتسبري منع الكاثوليكي جيمس الثاني من خلافة تشارلس الثاني. وبسبب هذه المحاولة توقع شافتسبري الاعتقال، ففر إلى هولندا عام١٦٨٢م، وحيث كان لوك ملازماً له، فقد لحق به إلى هولندا اتقاءً من اتهامه في التورط في مؤامرة شافتسبري.

وفي منفاه في هولندا أعاد لوك إلى واجهة الذكريات، صورة ما يعتمل في انجلترا، وفي أوروبا بوجه عام من حروب وصراعات واضطهاد ديني، فكتب "رسالة في التسامح الديني" وبمباركة من صديقة شافتسبري حررها باللاتينية ونشرها خلواً من اسمه في عام ١٦٨٩م(٣٠).

وكان لوك قد ضمن رسالته في التسامح مبدأً أساسياً يشرح قصده من التسامح الديني مشيراً إلى "انه ليس من حق احد أن يقحم باسم الدين الحقوق المدنية والأمور الدينية... وان خلاص النفوس من شأن الله وحده. ثم إن الله لم يفوض أحدا في أن يفرض على أي إنسان ديناً معيناً. ثم إن قوة الدين الحق كامنة في اقتناع العقل، أي كامنة في باطن الإنسان" وبسبب هذه الأفكار هوجم لوك فألف رسالة ثانية في التسامح في يونيو ١٦٩٠م، ورسالة ثالثة في يونيو ١٦٩٢م(٣١).

وكانت الرسالة الأخيرة للعام ١٦٩٢م هي خلاصة الرسائل السابقة في التسامح لـ جون لوك ، وهي الرسالة الثالثة الموجهة إلى الحكومة، والتي سنقف عليها لمعالجة مشكلاتها، وتفنيد أراء وأفكار لوك عن التسامح فيها.

٢) التسامح الديني عند لوك: المفهوم والمشكلات:

سنحاول تالياً الوقوف على رسالة جون لوك في التسامح الديني، وإبراز أهم مشكلاتها ومعالجتها كما وردت في رسالته الثالثة الموجهة

إلى الحكومة "رسالة في التسامح الديني"؛ والتي انطوت على جملة من المبادئ والقيم والأفكار، جسدت رؤية لوك للتسامح، ومفهوم التسامح عنده.

ومن اجل التسامح ونبذ التعصب فقد عمل لوك على تأكيد دور العقل في تحقيق التسامح، وتحديد وظيفة كُلّ من الدولة والكنيسة، ومجالات اهتماماتهما، حتى تتسنى رؤية أفق التسامح والعوائق التي تكبح جماحه. فعندما يختل العمل بهذه الوظائف، يتم الابتعاد عن التسامح ويستوطن التعصب والصراع. فتنشب الحروب والفتن.

علاوةً على ذلك أقام لوك عدداً من المبادئ تفضي إلى التسامح، كان أشهرها ما معناه ((انه ليس من حق احد أن يقحم باسم الدين بين الحقوق المدنية، والأمور الدينية، ... وان خلاص النفوس من شأن الله وحده، ثم إن الله لم يفوض أحدا في أن يفرض على أي إنسان ديناً معيناً. ثم إن قوة الدين الحق كامنة في اقتناع العقل، أي كامنة في باطن الإنسان"[٣٢]. هذا إلى جانب مبادئ أخرى وجملة من القيم عالجها لوك في رسالته عن التسامح الديني، هدفت جميعها إلى إنهاء الاضطهاد الديني وتحقيق التسامح.

وعليه، فقد أفضت معالجة لوك للتسامح الديني والمشكلات المرتبطة به إلى تبلور واضح لمفهوم التسامح عنده، والذي أنطوى على جملة من المبادئ والأفكار والقيم كان من أهمها: الحرية الدينية، واحترام

الأخر المختلف وعقيدته والاعتراف بالآخرين وإقرار حقوقهم، والسماح لهم بممارسة شعائرهم وعباداتهم، دون منعهم، أو التدخل في شئونهم، واعتبار الاعتقاد شأن شخصي نابع من ضمير الفرد وقناعته ... الخ. والذي اشترط لانجاز هذه المبادئ والقيم وتحقيق التسامح؛ انجاز جملة من المعالجات في الجوانب المعرفية، الدينية والسياسية، أشار إلى أهمها في التالي:

أ- تأكيد دور العقل ومحاربة الدوجما.

ب- تحديد مهام ووظائف كل من الدولة والكنيسة والفصل بينهما.

وهو ما سنقف عليه ومعالجته تفصيلاً، للكشف عن هدف لوك والمغزى من ربط هذه المشكلات بالتعصب، ودلالتها وأهميتها لتحقيق التسامح.

أ- تأكيد دور العقل ومحاربة الدوجما:

أعار لوك العقل اهتماماً كبيراً، وبيّن أهميته للمعرفة والتسامح. ففي كتابه ((مقال عن العقل البشري)) الصادر في العام ١٦٩٠م، عالج لوك مشكلة العقل، وبين أهميته للمعرفة. ونزع إلى تحريره من طغيان السلطة، وبين أهميته للوحي، وأخضع الإيمان لسلطة العقل، وربط التسامح الديني بالاحتكام إلى سلطة العقل[٣٣] واعتبر التسامح هو الحل العقلاني للصراعات والحروب.

لهذا عمدا لوك إلى محاربة الدوجما (Dogma)، والتي مثلت عنده بؤرة للتعصب والاضطهاد الديني المسيحي، ودعى في رسالته عن التسامح الديني إلى القضاء على بنية التفكير الأحادي المطلق، وروح التعصب الديني المغلق، وإقامة الدين على العقل. "فالمطلق عند لوك مستحيل معرفياً فهو ليس في متناول قدراتنا وملكاتنا الطبيعية، وعلى هذا فان التسامح الديني واجب وجوباً عقلياً"(٣٤).

وفي تناول مراد وهبه لفكرة ((التابو)) في تقديمه لترجمة رسالة لوك في التسامح الديني((لـ منى أبو سنه كشف وهبه عن الدور الخطير الذي يلعبه "التابو" (التحجر المعرفي)تاريخياً في المعرفة والتعصب مشيراً إلى أهمية العقل في المعرفة والتسامح ومحاربة "الدوجما" اتساقاً مع ما أورده لوك في رسالته عن التسامح؛ فهو يرجع جذور التعصب، وعدم التسامح إلى فكرة "التابو"، التي أبتكرها الإنسان البدائي، وقصد "بالتابو" الممنوع الغير قابل للنقد، والمتجذر في "اللاوعي الجمعي" ويحرض الفرد على عدم تجاوزه، وإلا فالتعذيب أو الموت لمن يجرؤ على النقد. وهذا يعني أن "التابو" ينطوي على أمر مطلق، بالمعنى السلبي ينطوي على الدوجما.فأساس التابو هو الفعل الممنوع، مما يترتب عليه أن التعصب هو النتيجة الحتمية لمفهوم التابو. وبسيادة التابو يسود التعصب ويمتنع التسامح))(٣٥).

إذا فالتعصب هو نتيجة حتمية "للتابو" تاريخياً أي نتيجة للدوجما، والتي مع سيادتها يسود التعصب ويمتنع التسامح. فإذا كان مفهوم التابو قد تخلل أو ساد التاريخ البشري كله، وبشكل جلي في المسيحية عند رجال اللاهوت أهل الحمية في العصور الوسطى؛ فان هذا هو ما جعل لوك يعتبر الدوجما عند رجال اللاهوت جذر مشكلة التعصب الديني، عند معالجته إشكالية التسامح الديني، ويؤكد بوجوب التسامح وجوباً عقلياً، وتأسيس التسامح الديني على أساس المعرفة الإنسانية.

تشير إلى ذلك د/فريال حسين بان لوك "أسس التسامح الديني على أساس المعرفة الإنسانية... ولم يؤسسه دينياً من نصوص الوحي المقدس. فالمعرفة الإنسانية محدودة بقدراتنا المعرفية، مما يعني أن الحقيقة المطلقة (التي يدعي رجال اللاهوت (أهل الحمية امتلاكها) ليست في إمكان المعرفة الإنسانية. ومن ثم ليست الحقيقة المطلقة ملكاً لأحد كاثوليكياً لو ثرياً أو يهودياً أو مسلماً أو وثنياً، إنها ملك لله وحده. هذا هو الجذر المعرفي الأساسي للتسامح الديني)[٣٦].

وبإعادة لوك الحقيقة المطلقة لله وحده؛فانه بذلك كان قد عمل على تخليص الحقيقة المطلقة من أدعياء الحقيقة وامتلاكهم لها وهم أهل الحمية علماء اللاهوت، وأضفى على الحقيقة طابعاً إنسانياً، وأخضعها للدليل والبرهان.

لهذا كان نقد لوك موجهاً ضد علماء اللاهوت أهل الحمية، الذين يدعون أن تفسيراتهم للكتاب المقدس هي وحي من الله إليهم ويضعون شروطهم للإيمان أو العقيدة بسلطة تساوي سلطة الكتاب المقدس، ويدّعون امتلاك الحقيقة دون دليل أو برهان. يقول لوك عن هؤلاء متعجباً "وأنا لا اعتقد في وجود إنسان يصل إلى درجة من الجنون تفضي به إلى الجرأة في القول، بان استنباطاته وتأويلاته للكتاب المقدس هي من وحي الله، وبأنه يساوي بين صياغته لبنود الإيمان كما يتخيلها، وبين سلطة الكتاب المقدس"(٣٧).

فالحقائق الممكنة المتحققة حسب لوك؛ هي حقائق إنسانية. فالتسامح الديني المنشود ينبغي أن يحمل طابع هذه المعرفة الإنسانية. كما يقتضي أن يكون موجهاً لا إلى المسيحية فقط؛ بل إلى كل الأديان على كثرتها واختلافها: "ان التسامح بين أولئك الذين يعتقدون عقائد مختلفة في أمور الدين يتسق تماماً مع العهد الجديد، الذي أتى به السيد المسيح. كما يتمشى مع مقتضيات العقل الإنساني الحق. حتى انه لأمر غريب عند الناس أن يكون المرء أعمى إلى الدرجة التي لا يرى فيها ضرورة التسامح ومزاياه في ضوء ساطع كهذا"(٣٨).

ويقصد لوك بالنور الساطع القدوة الحسنة للسيد المسيح، الذي ضمّ الناس إلى كنيسته بالسلام والقدوة الحسنة(٣٩)، وكذا نور العقل الذي

نهتدي به في فحص أي قضية ويقينيتها إن كانت صادرة عن العقل الطبيعي، أو بالعلامات أو المعجزات إن كانت إلهية، صادره عن وحي الهي. فالعقل يقرها ويعلي شأنها ويؤمن ويهتدي بها. فالوحي الإلهي عند لوك لا يتناقض مع العقل؛ لان الله انزل الوحي على عباده بلغة مفهومه، وبمستوى يتناسب وقدراتهم العقلية. فكان المطلق الدوجما بالبناء على هذا مستحيلاً معرفياً لتجاوزه قدراتنا الطبيعية، فوجب التسامح الديني وجوباً عقلياً. ومعها تنتفي دعاوي أهل الحمية، وعلماء اللاهوت، بلوغ الحقيقة المطلقة وامتلاك اليقين، وتنتهي معها دعاوي التعصب والاضطهاد الديني(٤٠).

وعن أهمية العقل في الإيمان والاعتقاد الديني أشار لوك إلى انه: "ليس في إمكان أي إنسان، حتى لو أراد، أن يكيف إيمانه طبقاً لأوامر إنسان أخر، لان جوهر الدين الحق وقوته يكمنان في القدرة على اقتناع العقل اقتناعاً جوانباً شاملاً"(٤١). وقد صيغ العقل بحيث أن القوة لا تستطيع قهره أو إكراهه على الإيمان.

وبالتالي لا القانون ولا السيف أو القهر قادر على إرغام عقول الناس على الاعتقاد في مبادئ معينه، إذا لم يكن هذا الاعتقاد ناجماً عن قناعه داخلية، لأنه من طبيعة العقل انه لا يمكن إجباره على الإيمان استناداً إلى قوة خارجية "فمهما تكن ما تقره، ومهما تكن العبادة البرانية، فانك إن لم

تكن على قناعه تامة بصدق هذا الاعتقاد وهذه العبادة وبرضى الله، فان هذا لا يفضي إلى خلاص النفس، بل يقف حجر عثرة أمام خلاصنا. ومن هذه الزاوية فانك بدلاً من التكفير عن خطاياك الأخرى بممارسة الدين، وتقدم إلى الله عبادة أنت تؤمن بأنها لا ترضيه فتضيف خطيئة أخرى وهي النفاق وازدراء الجلالة الإلهية"[٤٢] ان لوك بذلك يحث على ضرورة اعتماد حرية العقل والضمير في الاعتقاد والإيمان.

يشير د/ محمد الغزالي إلى أهمية حرية الاعتقاد والعقل والضمير في الإسلام، عند معالجة الإسلام وضع الديانات المختلفة تاريخياً:بان الإسلام لم يشرع – كما شرعت الكنيسة – قوانين لاستئصال الوثنية بالسيف، وتنصير اليهود بالعنف، وإبادة الخصوم في الرأي – ولو كانوا مسيحيين– كما فعلت الكنائس المتخاصمة، عندما أعلن بعضها على البعض حرب فناء أو رده، بل أقر الإسلام حرية العقل والضمير، فكان المسيحيون الذين حكمهم الكاثوليك أول من رحب بزوال الكنيسة، التي طالما ذاقوا بطشها وعانوا ويلها"[٤٣].

وما ذهب إليه الغزالي في تأكيد أهمية حرية العقل والضمير في الاعتقاد في الإسلام لم يفت لوك، يتضح ذلك مما تقدم ومما جاء في رسالته عن التسامح الديني في قوله بأنه يلزم ((كل إنسان مكلف، بان ينبه وينصح ويقنع الآخرين بخطيئتهم، وان يقودهم إلى الحقيقة بالعقل، لا

بقوة القانون والطاعة والإرغام بالسيف. إن تغيير أراء البشر لا يتم إلا من خلال نور الأدلة والبراهين. وهذا النور لن يبزغ أبدا من جراء العذاب الجسماني أو توقيع العقوبات البرانية))[٤٤] ومعها تتأكد أهمية وصواب ما ذهب إليه لوك عن ضرورة الحرية الدينية في الاعتقاد من خلال إطلاق حرية العقل والضمير، وعدم جدوى أساليب التعسف والقسر والإكراه في قضايا الإيمان والعبادة.

وعليه وفي ضوء ما تقدم في تناولنا لمعالجة لوك لدور العقل في التسامح ومحاربة الدوجما نخلص إلى التالي:

أسس لوك للتسامح من مدخل غاية في الأهمية، وهو حل إشكالية امتلاك الحقيقة المطلقة، والتي لطالما ادعى أهل الحمية علماء اللاهوت المسيحي امتلاكها، وكانت سبباً للشقاق والفتن بين الطوائف والأديان، معيداً امتلاك الحقيقة المطلقة والخطأ والصواب إلى الحاكم الأسمى للبشر إلى الله تعالى.

سعى لوك إلى تخليص الحقيقة من الطابع المطلق، وأضفى عليها طابعاً إنسانيا، مبيناً، إن ما يدعيه علماء اللاهوت زيف وبهتان، وان ما يقولوه لا يخرج عن إطار الحقيقة الإنسانية وأن قولهم هذا هو ضرباً من المبالغة بالمطلق عند الديانات، وهو ما يقود إلى التعصب والصراع ويسود العنف والاضطهاد، وهنا تقتضي ضرورة التسامح، والتي لا

تتحقق إلا بالاحتكام إلى العقل، أي بالنظرة العقلية إلى الدين، والذي لا يتناقض مع الوحي الإلهي المنزل ولا يتجاوزه.

ربط لوك حرية الاعتقاد والإيمان بحرية العقل والضمير، مؤكداً على أن إرغام العقل على التدين بالإكراه، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى ممارسة خارجية للعبادة، خالية من أي إيمان، لان العقل فطر على الإقناع، وان قوة الدين تتوقف على الإقناع العقلي، وان الحقيقة لا تجد طريقها إلى العقل إلا بنور الاقتناع العقلي. وقد وجدت هذه الأفكار لاحقاً، صدىً واهتماماً كبيراً، في إطار الممارسة الدينية في المسيحية في أوروبا. يشير محمد الغزالي إلى أهمية نتائج تبني لوك النظرة العقلية إلى الدين في المسيحية بقوله: "إن عقيدة التثليث والتجسيد هزمت بتحكم العقل، مشيراً إلى أن هذه المسيحية المثلثة المتجسدة المتعصبة قد لقيت مصيرها في أوروبا نفسها، لقيته منذ بدأت النزعة إلى تحكيم العقل تسيطر على التفكير الغربي. فجردت المسيحية من سلطتها التنفيذية كما يجرد المعتدي من سلاحه"(٤٥)

إذا جملة هذه المعالجات وقيم التسامح الديني، التي خلص إليها لوك – كما تقدم– هل اعتقد لوك بتحققها آليا لوحدها وبدون تدخل؟ ا وان هناك جهات أو مؤسسات تُعني وتقوم بالحفاظ على هذه القيم والحقوق المدنية للأفراد، كان لوك قد اسند اليها هذا الدور وهي التي تعمل على تحقيقها واقعاً؟ فإذا كان الأمر كذلك، فمن هي هذه الجهات أو المؤسسات الدينية، أو المدنية التي تعمل

على الحفاظ على الحقوق الدينية والمدنية للأفراد، وتعنى بتحقيق التسامح؟

في التناول التالي سنعمل على الرد على هذه التساؤلات في ضوء الكشف عن هذه المشكلات ومعالجتها كما وردت في رسالة لوك عن التسامح الديني.

ب- وظائف ومهام السلطة السياسية ودورها في التسامح:

رأى لوك انه من اجل سيادة قيم التسامح والعدل والمحبة بين الطوائف والملل في إطار الديانة الواحدة، وبين الأديان المختلفة؛ فانه لابد من نظام اجتماعي أو دولة تنبذ التعصب، وتنشد التسامح، وتعمل على حماية الحريات المختلفة، ومنها الحرية الدينية في الاعتقاد والإيمان، والتعدد والاختلاف، وحماية الحقوق المدنية للفرد من خلال التنفيذ العادل للقانون.

ومن اجل ذلك أولى لوك في رسائله الثانية والثالثة الموجهتان إلى الحكومة قضية الدولة ومهامها ووظائفها؛ اهتماماً كبيراً.

فإلى جانب تحديد مهام ووظائف ومجالات سلطة الدولة؛ عمل لوك على تحديد مهام، واختصاصات الحاكم ونطاق صلاحياته على أساس قانون مدني حديث. وجرد الحاكم من صفة الألوهية ونعته بالأمير المطلق، الذي لا ينازعه أحدّ فيها.

وفي رسالته الثالثة الموجهة إلى الحكومة : ((رسالة في التسامح الديني))؛ عمل لوك على تحديد مهام، واختصاصات كل من السلطة

السياسية والكنيسة، لتجنب الخلط والازدواجية في المهام والسلطات التي تمارسها الدولة، والتي تمارسها الكنيسة، حتى لا يستغل الدين استغلالاً سياسياً، وتصادر بسبب ذلك حقوق الفرد وحريته في الاعتقاد والاختلاف ... أو تصادر حقوقه المدنية باستغلال الدين. فللدولة السياسية مجالها وحدودها، وللكنيسة مجالها وحدودها ولا يجب الخلط بين الاثنين(٤٦). وهو توجه جديد اختطه لوك وتوخى منه الحد من بوادر التعصب وإقامة التسامح في المجتمع.

ولازالت اللبس الذي لازم مفهوم الدولة في العصور الوسطى في الغرب المسيحي، بإضفاء الطابع الإلهي عليها، فقد عرفها لوك في رسالته عن التسامح الديني وأضفى عليها طابعاً إنسانيا مبيناً: "بان الدولة مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الخيرات المدنية والحفاظ عليها وتنميتها، وأنا اعني بالخيرات المدنية: الحياة، والحرية والصحة، وراحة الجسم بالإضافة إلى امتلاك الأشياء مثل المال والأرض والبيوت والأثاث وما شابه"(٤٧).

وتعود الخلفية التاريخية لهذا التعريف إلى القرون الوسطى، وما تلي ذلك، فقد كان علماء اللاهوت في المسيحية في العصور الوسطى يؤلهون الدولة، ويضفون على الحاكم هذه الصفة، وينعتونه بالآمر المطلق، الذي لا ينازعه أحدّ. فجاء تعريف لوك للدولة، والذي هدف منه إلى جانب

الفصل بين الدين والدولة في المسيحية؛ تحديد وظائفها ومهامها، وتجريدها من الصفة الإلوهية، التي درج علماء اللاهوت على إلصاقها بها، وتبيان طابعها البشري، باعتبارها مجتمعاً من البشر، وليست مجتمعاً منظماً تنظيماً إلهيا كما يزعم علماء اللاهوت أهل الحمية في الديانة المسيحية. وإنها بالفارق مع الكنيسة، التي تعني بالحياة السماوية :"مجتمعاً سياسياً مؤسساً لتحقيق غاية واحده، وهي تأمين ملكية الإنسان للأشياء الدنيوية. أما عناية الإنسان بروحه وبالأمور السماوية التي لا تنتمي إلى الدولة ولا تخضع لها؛ فإنها متروكة تماماً للإنسان"(٤٨).

وتعنى الدولة بالحياة الأرضية، حماية مصالح الناس وخيراتهم المدنية بواسطة القانون، الذي ينبغي أن يطبق تطبيقاً عادلاً على الجميع، وبدون استثناء، ويستمد الحاكم قوته في ذلك من قوة القانون التي هي قوة كل الشعب.

على هذا النحو حصر لوك مهمة الدولة في رعاية الشئون المدنية، دون التدخل في الشئون الدينية للناس. إذ((ليس من حق الدولة أن ترغم الناس على عقيدة معينة ولا أن تتدخل في عباداتهم ومذاهبهم، ولا أن تتحيز لمذهب دون أخر))(٤٩)، وهذا المبدأ لـ لوك صار احد مبادئ التسامح الديني السائدة اليوم في المجتمعات الغربية، ومكوناً أساسيا في النظرية الليبرالية الغربية عن التسامح الديني يقول وليام جالستون :"أن

مجرد وجود دولة تنتصر، أو تدعم ديناً معيناً، يعني اختراقاً لمبدأ الحرية الدينية وعدم الإكراه"(٥٠).

وعلى ذلك واتساقاً مع ما تقدم، عالج لوك إشكالية الدولة ووظائفها، ومجالات اهتمامها ونطاق اختصاصها مبيناً؛ أن مهمة الدولة لا تقوم في خلاص النفوس؛ بل أن مهمتها تنحصر في توفير الخيرات المدنية والحفاظ عليها وتنميتها. ((حيث يتحتم على جميع إدارات الحكم أن تنشغل بالشئون المدنية، وان تكون السلطة والحقوق والسيادة محكومة بهدف واحد، هو رعاية هذه الشئون المدنية وتنميتها، بحيث لا تمتد هذه الرعاية بأي شكل من الأشكال إلى خلاص النفوس))(٥١).

وقصد لوك من هذا التحديد، هو التمييز بين مجالات اهتمام الدولة ومجالات اهتمام الكنيسة. فالدولة تهتم بما هو زمني. أما الدين فيهتم بالخلاص الروحي لأتباعه. ومهما حاولت الدولة إثناء الناس عن عقيدتهم بوسائل الإكراه فلن يتحقق ذلك لا بقانون أو مرسوم أو بالعنف، الذي يمكن أن تمارسه السلطة المدنية على أفرادها؛ بل يتحقق برضا الناس وقناعتهم في اختيار عقيدتهم وممارسة نشاطهم الديني وفي جو من الحرية المدنية.

ومعها تتضح وظيفة الدولة الأساسية، وطبيعة المهام التي تُعنى بها بما في ذلك حدود استخدام القانون، عندما يتعلق الأمر بالشأن الديني ((..

فعمل السلطة المدنية لا ينبغي أن يتجاوز معاقبة الجريمة إلى معاقبة الخطيئة، فالجريمة هي ضد المجتمع، ضد الأفراد، ويحاسب عليها القانون، بينما الخطيئة ضد الله ولا يمكن معاقبتها بالقانون))[٥٢].

فالقانون مهمته الحفاظ على النظام الاجتماعي، وتثبيت أركان النظام السياسي ولا يتعلق بكل ما له صلة بخلاص النفوس: يقول لوك ((أن العناية بخلاص نفوس البشر ليست من مهام الحاكم بأي حال من الأحوال، لأنه حتى إذا أقررنا انه من الممكن إقناع البشر وتغيير آرائهم بسلطة القانون وقوة العقوبات، فان كل ذلك لا يسهم أبدا في خلاص نفوسهم... إلا إذا كان هؤلاء الذين ينتمون إلى هذا الإيمان، يمارسون هذه العبادات على قناعة تامة، بان هذا الإيمان حق، وهذه العبادة مقبولة من الله))[٥٣].

ولذلك يحث لوك الناس على ممارسة حرية الضمير في الاعتقاد والإيمان، وعدم الانصياع لمن يحاولون اضوائهم قسراً تحت عقيدتهم. يقول لوك :"ومن هذه الزاوية فلا يحق لأي إنسان أن يستسلم لطاعة أولئك الذين يلقون عليهم العظات والأوامر، ولكن يستسلم لما هو مقتنع به"[٥٤].

أن فلسفة التسامح عند لوك، كانت قد أسست بذلك لحرية الضمير في الاعتقاد والإيمان، يتضح ذلك مما تقدم، ومن تأكيدها؛ أن الإيمان أو

اليقين يخص الإنسان نفسه، دون تدخل من أي شخص أو قوه أخرى، وانه واقعه باطنية. فالإيمان مغروس في روح المؤمن في عقله ولا يمكن فرضه قسراً. فالخالق لم يمنح حاكماً مدنياً، حق خلاص نفوس البشر وفرض الإيمان عليهم، مما يعني، أن تعدد معتقدات الحكام واختلاف أرائهم، سيظل شأناً خاصاً بهم لا يمس حق الأخر في حرية الضمير:" فالسيد المسيح علم الناس كيف ينالون الحياة الأبدية بالإيمان والأعمال الخيرة... ولم يسلم أي سيف لأي أمير بهدف استخدامه لإجبار البشر على التنازل عن دينهم وقبول دينه"(٥٥).

فإذا ما أمتنع الوثني أو الهرطوقي أو المنشق من إتباع ملة الحاكم أو دينه، فان هذا لا يعني، أن الحاكم سيعاقبه بالنار أو السيف عقاباً له على موقفه هذا، فهذا ليس من شأنه فالله هو الذي سيحاسب على ذلك، بل أن واجب الحاكم يقوم في عدم حرمانه من حقوقه المدنية. ومثله اليهودي والمسلم، وكل مختلف في العقيدة أو الديانة فلا يلزم أن يحرم هؤلاء من حقوقهم المدنية بسبب اختلاف دياناتهم ومعتقداتهم "ولهذا ينبغي ألا يحرم أي إنسان من متع الحياة الدنيا بسبب دينه"(٥٦).

وبحسب لوك، فان واجب الحاكم، هو الشأن المدني؛ تأمين البشر والحفاظ على حقوقهم المدنية بوجه عام وكل فرد من شعبه بوجه خاص، وان يحاكم بالقانون كل فرد يسعى إلى الإخلال بقوانين العدالة، والمساوامة العامة.

وعلى ذلك نخلص من تناولنا لمعالجة لوك لوظائف ومهام السلطة السياسية ودورها في التسامح إلى تأكيد التالي: سعي لوك ومطالبته بإصلاح الشأن السياسي، لتخليصه من أسباب التعصب، وحتى يسود التسامح كقيمه ايجابية في المجتمع، وتخليص الدولة والحاكم من الطابع الإلهي الذي كان لصيقاً بهما في القرون الوسطى حتى أيام لوك، وأضفى على الدولة طابعاً بشرياً، وحذر من الاستغلال السياسي للدين. علاوةً على تحديد مهام ووظائف ومجالات اهتمام الدولة؛ مبيناً دورها الريادي في تحقيق قيم التسامح. وانه بالفارق بين مجال اهتمامها، ومجال اهتمام الكنيسة؛ فان الدولة تعني بالشأن المدني للأفراد؛ في الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم المدنية، ومصالحهم، وأمنهم من خلال تطبيق عادل للقانون. وليس من شأن الحاكم التدخل في الشأن الديني للأفراد، أو فرض دينه عليهم بالإكراه.

فإذا كانت هذه هي حدود مهام الحاكم ونطاق اختصاصاته نحو الأفراد في المجتمع كما تناولناها وعالجها لوك في رسالته عن التسامح الديني، فما هو اختصاص وواجب الكنيسة نحوهم؟

ج- وظائف ومهام الكنيسة ودورها في التسامح:

إلى جانب الدولة ومهامها ووظائفها عالج لوك، مهام ووظائف الكنيسة ودورها في التسامح. فالكنيسة كمؤسسة دينية وتباعها؛ جماعة

حرة اتحدت بإرادتها لعبادة الخالق على نحو معقول ومقبول، راجية في ذلك ضمان سعادة الدنيا وثواب الآخرة، وهو ما ذهب إليه لوك في تعريفه للكنيسة والتي اعتبرها: "جماعة حرة من البشر الذين يجتمعون بمحض إراداتهم بهدف عبادة الله، وبأسلوب يتصورون انه مقبول من الله وكفيل بخلاص نفوسهم"(٥٧).

فالارتباط بالكنيسة ليس ارتباطاً طبيعياً يمكن أن يتوارث؛ بل هو ارتباط إرادي اختياري حر: "فالكنيسة مجتمع حر ذو أراده، فلا احد يولد عضواً في كنيسة"(٥٨). فالدين لا يورث كما هو الحال في الأمور الدنيوية كالأرض مثلاً ولهذا فالانتماء إلى أية كنيسة طوعي، إرادي واختياري، وكل عضو ينضم إلى كنيسة معينة، فان هدفه من ذلك هو الخلاص.

وتعود الخلفية التاريخية لهذا التعريف إلى العصور الوسطى، وما تلي ذلك في العصر الحديث. حيث كان عضو الكنيسة الذي يرتكب خطاءً لا يعاقب بالحرمان أو بالطرد من الكنيسة فقط، بل والموت أيضاً. ولهذا نجد لوك هنا يؤكد على مبدأ الطوعية والحرية عند انضمام الفرد إلى كنيسة ما، ومغادرتها متى ما شاء، فلوك هنا يتساءل لتوضيح مقصده من وجود مبدأ الطوعية والحرية في الكنيسة الواردة في تعريفة قائلاً: "فإذا ما اكتشف العضو المنضم إلى كنيسة، أخطاءً في معتقدات الكنيسة التي انظم إليها، أو أي تناقضات في أساليب العبادة، فلماذا لا تترك له حرية

الخروج من هذه الكنيسة مثلما كانت له حرية الانضمام إليها؟ (ثم يجيب): أن من حقه الخروج من هذه الكنيسة اتساقاً مع مبدأ الطوعية الذي كان أساسا للانضمام إليها"(٥٩). ا ن لوك في هذه العلاقة يؤكد على حق العضو في الاختيار بالبقاء عضواً في الكنيسة أو الخروج منها.

وكما هو الحال مع أية مؤسسة أو هيئة أن تكون لها قوانينها الخاصة المنظمة لعملها، والمسيّرة لحياتها؛ كذلك الحال مع الكنيسة. فللكنيسة قوانين وقواعد محددة تنظم شروط وموجبات عملها، وحق الانتماء والإقصاء لأي عضو من أعضائها. وهذه القوانين تخص أعضاءها فقط "فهم الذين لهم الحق في صناعة الكنيسة، والتي لا تخص أي جهة أخرى عدا مجتمع الكنيسة ذاته، أو على الأقل أولئك الأعضاء الذين أقاموا هذا المجتمع باتفاقهم العام"(٦٠).

واتساقاً مع مبادئ التسامح الديني التى انتهجها ؛ أكد لوك على الطابع السلمي لهذه القوانين، فهذه القوانين ينبغي أن يكون طابعها سلمياً، وان تخلو من القهر، وان يتأسس مفهومها للإيمان على قاعدة حرية الضمير لا القسر، وهذه "وسائل ملائمة لطبيعة هذه القوانين، حيث تكون الممارسة البرانية للعقيدة عديمة الفائدة والمنفعة إذا لم تصدر عن اقتناع واستحسان من العقل"(٦١).

كما أن على الكنيسة ألا تنتقل من استخدام أسلحتها المتمثلة في الإقناع والدعوة والإنذار والنصيحة، إلى استخدام سلطتها في سلب الحياة والحرية وحق الامتلاك، فهذا شأن من شئون الدولة لا الكنيسة "فإذا لم تكن هذه الوسائل كافية لإصلاح الآثمين، وإقناع الخطاة، فلا يسعنا إزاء هؤلاء المعاندين، الذين ليس لديهم أي أساس نقيم عليه أملاً في إصلاحهم، إلا استبعادهم وعزلهم عن المجتمع الكنسي، وهذه هي أقصى وأعظم قوه تخص السلطة الكنسية"(٦٢). وما عداها فلا يجوز للسلطة الكنسية أن تتجاوز ذلك إلى حرمان الفرد من حقوقه المدنية، فهذه من اختصاص السلطة المدنية.

أن لتحديد وظيفة الكنيسة هنا أهمية كبيره. فالتمييز الحقوقي بين وظيفة الحاكم المدني، والسلطة الكنسية، يقيد كلاً منهما ويلزمه بمجال اهتمامه، وينهي الازدواجية. فلا الدولة تتدخل في شأن الكنيسة، ولا الكنيسة تتقمص دور ووظيفة الدولة، "لان استخدام القوه (كما قلنا) من اختصاص الحاكم وحده. كما انه لا يحق لأي إنسان، في أي وقت استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس ضد أي عنف غير مشروع. أن الحرم لا ينتزع ولا يمكن أن ينتزع من المحروم أيا من خيراته المدنية التي يمتلكها، لان هذه الخيرات تستند إلى حماية القانون المدني والحاكم المدني"(٦٣) فوظيفة الكنيسة تقتصر على الشأن الروحي وبوسعها إقصاء

الأفراد المخالفين من صفوفها، دون أن يترتب على ذلك الإقصاء أي عقاب مادي أو بدني أو أعمال عنف. فوظيفة الردع والعقاب تقع في نطاق اختصاص الدولة.

وفي السياق ذاته تناول لوك العلاقة بين الأفراد المتباينين دينياً، وشدد على تجسيد التسامح والعدل بينهم. فلا يحق لأي شخص أن يحقد على شخص أخر في شأن متعه المدنية أو أن ينتهك حريته تحت حجة انه لا ينتمي إلى كنيسته. فالحقوق المدنية لأي مواطن مهما كانت ديانته ينبغي أن تكون محفوظة له دون أن تنتهك "ذلك أن هذه الحقوق والامتيازات لا علاقة لها بالدين. ومن ثم يجب أن لا يلحق هذا الشخص أي عنف أو ضرر سواء كان مسيحياً أو وثنياً"(٦٤). مؤكداً على التسامح والمساواة بين الأفراد ومطالباً "بعدم الاقتناع بوضع معايير ضيقه للعدالة والمحبة والإحسان، بل يجب أن نضيف أيضا السماحة. فهذه كلها يوصي بها الإنجيل وينصح بها العقل"(٦٥).

وما قيل عن العلاقة بين الأفراد المتباينين دينياً، يمكن يقال عن العلاقة بين الكنائس: "وما أقوله عن التسامح المتبادل بين الأشخاص المتباينين دينياً أقوله أيضا عن الكنائس التي تكون علاقتها فيما بينها مثل العلاقة القائمة بين الأشخاص. وليس لأي من هؤلاء حق التشريع للأخر؛ بل ليس للحاكم هذا الحق (كما يحدث أحيانا) سواءً كان حاكماً لهذه

الجماعة أو لتلك"[٦٦]. مؤكداً على الطابع الحر للكنيسة. إذ أن وجود الحاكم في هذه الكنيسة من عدمه لا يغير شيئاً من هذه الحقيقة.

ولهذا فالحاكم لا يستطيع أن يعطي الكنيسة حقاً جديداً تحت الانتماء إليها، ولا الكنيسة تستطيع أن تمنح مثل هذا الحق للحاكم سواءً كان مرتبطاً بهذه الكنيسة أو منفصلاً عنها. "اعني أنها ستظل مجتمعاً حراً ذا إرادة"[٦٧]. فهي لا تنزع إلى قوة السيف الذي يأتي به الحاكم عند انتمائه إليها "ولن تفقد حقها في الثقافة والتهذيب والحرمان بذهاب الحاكم عنها"[٦٨].

تأكيدات لوك هذه وأحكامه ومبادئه في التسامح، كانت ناجمة عن استقراء لوك لتاريخ الكنيسة، ماضيها وحاضرها (في زمن لوك). فالكنيسة في المسيحية، كانت لا تكتفي باضطهاد أعضائها فحسب؛ بل عمدت إلى البطش بالخصوم ومعتقدي الديانات الأخرى. "وهذه النزعة المجرمة أدت إلى إفناء الخصوم ومحق الآراء المخالفة، التي توارثها سدنة الكنائس المسيحية من أول يوم تمكن فيه رجالها من الاستيلاء على السلطة التنفيذية. وقد استطاع الكاثوليك قبل ظهور الإسلام أن يوطدوا سلطانهم المطلق عدة أجيال متعاقبة، قضوا فيها على مذهب الموحدين فلم يعدله كيان متماسك وطاردوا اليهودية فهام أبناؤها على وجوههم في مشارق الأرض ومغاربها"[٦٩].

وهذه المفردة في تاريخ اضطهاد الكنيسة لأعضائها وللآخرين، تضاف إلى ما تراكم لدى لوك عن سجلها الحافل بالتعصب والاضطهاد والعنف، الذي لا يستثني أحدا، فنزع إلى تحديد صلاحياتها، ومسئولياتها، وسقف هذه الصلاحيات. لهذا نجده يؤكد على: "أن السلطة الكنسية سواء أدارها شخص واحد، أو عدة أشخاص، هي هي في كل مكان. إنها لا تشرع للأمور المدنية، وليس لها أية قوه قهرية، ولا علاقة لها بالثروات أو الدخول"(٧٠).

غير أن الكنيسة مؤسسة حرة لها تطبيق القوانين ضد أي من أعضائها، في طرد أي عضو انتهك أو خالف أو تعدى قواعد الكنيسة. إن حق الكنيسة في تطبيق القانون ينحصر على أعضائها ولا يجوز تجاوز هذا الحق إلى غيرهم، إلى أولئك الذين لم ينضموا إليها.

كما لا تستطيع أي كنيسة أن تحاكم أخرى، تحت حجة أنها على حق، وأن الأخرى ضالة؛ لأن ذلك يفاقم الخلاف ويؤدي إلى النزاع بين الكنائس، بسبب إصرار "كل كنيسة، بان ما تعتقده هو الحق، وما ينطق به غيرها على الضد من ذلك هو خطأ"(٧١).

إن سلوكاً مثل هذا لا يفضي إلى التسامح؛ بل إلى اللا تسامح إلى التعصب والاضطهاد. ولهذا بيّن لوك أنه ".. لا يحق لأي إنسان مهما كانت رتبته الكنسية (سواء كانوا أساقفة أو شيوخ الكنيسة، أو كهنه، أو أياً

كان اللقب)، أن يحرم إنسانا أخر ليس عضواً في كنيسته، وليس منتسباً إلى إيمانه أن يحرمه من الحرية، أو من أي جزء من خبراته الدنيوية بحجة أنه متباين عنه دينياً. لأن ما هو غير مشروع للكنيسة لا يمكن أن يصبح مشروعاً لأي عضو من أعضائها استناداً إلى إي حق كنسي(٧٢). فقط بالالتزام بهذه المبادئ تستطيع الكنيسة أن تقيم علاقاتها وتبدو متسامحة مع أعضائها ومع الكنائس الأخرى وكل مختلف في العقيدة والإيمان.

وعليه فقد توصل لوك من خلال معالجته إشكالية التسامح الديني (في رسالته في التسامح الديني)، ليس فقط إلى تحديد مهام ووظائف السلطة المدنية، والسلطة الكنسية والعلاقة بينهما، منعاً للازدواجية في المهام والصلاحيات، ودرءًا لأسباب التعصب والعنف وسيادة التسامح في المجتمع؛ بل استطاع من خلال فلسفة التسامح عنده، ومبادئ التسامح الديني الذي أستند عليها في هذه المعالجة إلى تحديد أسباب التعصب المعرفي والديني والسياسي، والتي تقود إلى التعصب والاضطهاد والعنف، وإلى سبل تجاوزها وخلق فرص للتعايش لكل مختلف في العقيدة مع الإقرار بالاختلاف والتباين، وتعدد الأديان، وخلق مناخات أفضل للحريات، درءًا للفتن والصراعات والحروب بين مختلف الطوائف والمذاهب وحفظاً للأمن والسلم الاجتماعي، وهو ما تفتقر إليه اليوم

العولمة المعاصرة عند بعض أيديولوجيها، الذين ينزعون إلى التعصب والصراع ومحاربة الأديان.

وهو أمر يجعل مبادئ التسامح عند لوك ومفهوم التسامح عنده تنطوي على أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، ليس للعالم المسيحي الغربي فحسب، بل وللتعددية الدينية ولكل مختلف في العقيدة والإيمان في العالم أجمع، مع التذكير، أن الإسلام كان سباقاً في التسامح وفي إقرار هذه المبادئ والعمل بها ولا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

الأهمية المعاصرة لمفهوم لوك ومبادئه للتسامح: للحرية والتعددية الدينية ونبذ العنف والتعصب

١- أهمية تسامح لوك للتعددية والحرية الدينية والتطور اللاحق لمفهوم التسامح:

جاءت أفكار لوك ومبادئه عن التسامح مشبعةً بالنزعة الإنسانية العامة التي لا تعني ديانة بعينها؛ بل خاطب مختلف الفرق والشيع في الديانات المختلفة، وفي المقدمة الديانات التوحيدية؛ أن تتسم بالتسامح، لأن الاتسام بالتسامح "يتسق تماماً مع العهد الجديد الذي أتى به السيد المسيح. كما يتمشى مع مقتضيات العقل الإنساني الحق"[٧٣] مما يدل على أن التسامح ليس ضد الدين، كما أنه ليس ضد العقل، بل هو الحل العقلاني لتجاوز الصراعات والخلافات المدمرة التي تجتاح المجتمع.

لهذا كانت دعوة جون لوك إلى التسامح موجهةً لا إلى المسيحيين فقط، بل وإلى المتدينين من كل الأديان الذين ينظرون إلى دياناتهم أنها الحق، وما عداها هي الكفر والهرطقة والضلال، ويتخذون من الدين وسيلة لاضطهاد البشر والتسلط عليهم(٧٤) يقول لوك: "بأنه لا الأفراد ولا الكنائس ولا الدولة لديها أي مبرر للاعتداء على الحقوق المدنية والخيرات الدنيوية بدعوى الدين"(٧٥) .

انه يؤكد على حرية الفرد الدينية في المجتمع المتعدد الديانات في إطار البلد الواحد، ويقر التعددية الدينية بالاتفاق مع مبدأ التسامح بين الطوائف والجماعات المختلفة في الاعتقاد، ومعها يسري التسامح بين الأعراق والأجناس والمعتقدات واللغات والثقافات والألوان والسياسات، وتلك قضية تنطوي على أهمية معاصرة أسس لها لوك وأضحت حقيقة واقعة، وإحدى مفردات الليبرالية الغربية في التسامح اليوم.

فقد كانت قضية التعددية والحرية الدينية في الاعتقاد والإيمان عنصراً أساسياً في مفهوم التسامح الديني عند لوك، ونالت نصيباً وافراً من الاهتمام و المعالجة في رسالته عن التسامح الديني، والتي خلص على أساسها إلى تأكيد حرية الفرد في الاعتقاد والإيمان بما يؤمن به، بحرية وبلا خوف أو تردد، فليس لأحد الحق أن يضطهد أي شخص في محاولة لإثنائه عن ما يقتنع به في الإيمان والاعتقاد "لان من طبيعة العقل

الإنساني، أنه لا يمكن إكراهه بواسطة أية قوة خارجية"(٧٦).

كما أنه لا يجوز تسفيه أراء الآخرين أو الحكم ببطلانها، أو اتخاذ منها ذريعة لاضطهادهم، فحدود المعرفة الإنسانية ضيقة، واحتمال الخطأ فيها كبير، "فلا ينتهك أحد حق الأخر بسبب أرائه الخاطئة، أو يتربص لتدمير أمور الآخرين. ولهذا فان خلاص الإنسان من شأن الإنسان وحده"(٧٧).

أن ذلك يعني الإقرار بالحريات الدينية للآخرين في الاعتقاد وممارسة عباداتهم والتي لا تتحقق إلا في جو من التسامح "إذ يرتبط التسامح والحق في الاختلاف بمفهوم التعددية"(٧٨).

وعلى ذلك فانه من أجل تحقيق الحريات الدينية، وتمكين المختلفين في العقيدة من ممارسة عباداتهم؛ فانه لابد من الأخذ بمبدأ التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات الدينية المختلفة على أساس التعددية الدينية والتي تقضي باحترام حق الغير ممارسة عباداتهم في أماكن تعبدهم من دون تدخل الآخرين، أو الاعتداء عليهم. أي تحلي الأخر باحترام حق الغير في عقيدته ومقدساته، ورموزه، دون التهجم عليه بأي شكل من الأشكال، والاعتراف بوجود الأخر وحرمة دينه وخصوصيته الدينية والثقافية.

فالتسامح ليس كلاماً معسولاً نغلف به الاختلافات الواقعية للآراء والمعتقدات، وإنما ممارسة فعلية لهذه الاختلافات في إطار تعاقدي يزاول فيه المختلفون اختلافاتهم، دون عنف أو فرض أو قهر"(٧٩) .

ويرى جالستون؛ أن مبدأ التعايش مبدأ مناسبٌ لممارسة الاختلاف ورفض العنف لخفض العنف والإكراه، "لان العنف الممارس باسم الدين لا يقاوم بالعلمانية؛ بل يقاوم ويتجاوز بالتعددية المؤسسية"(٨٠).

لذلك ارتبط مفهوم التسامح الديني عند لوك بالتعددية الدينية، لقبوله الاختلاف والسماح بحرية الرأي وقبوله التنوع والتعدد، وهو ما يؤكد عليه مبدأه في التسامح الديني الذي يجعل من وجود التسامح ضرورة حياتية لتمثله التنوع والتغاير، وإقراره بالحريات الدينية والخصوصيات الثقافية.

إن مبدأ التسامح هذا عند لوك يشير إلى إلزام الدولة؛ بان تضمن على أراضيها حرية التعبير عن المعتقدات السياسية والفلسفية والدينية، بشرط ألا تؤدي المعتقدات إلى إشاعة الاضطراب والفوضى في الساحة العامة للمجتمع(٨١).

أن شرط إطلاق الحريات في المجتمع بعدم إشاعة الفوضى؛ هو شرط لا يتحقق إلا وفقاً للقانون، وهي إشارة واضحة من لوك بربط التسامح بالحق أو القانون. وهي فكرة أسست للتسامح من منظار الحق أو

القانون، تطورت وتعززت بعد لوك على أيدي فلاسفة الأنوار، ووجدت التعبير عنها لاحقاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام١٧٨٩م. حيث جاء في الفقرة العاشرة من الإعلان ما معناه؛ أن لا يقلق أي احد على أرائه حتى الدينية منها. المهم أن تجلياتها لا تعكر صفو النظام العام الموضوع بواسطة القانون. وبنفس المضمون جاءت الفقرة العاشرة من إعلان ١٩٤٨م.

أن أهمية القانون والعدالة الضامتين لمبدأ التسامح الذي أشار إليه لوك وتتمثله الدولة لضمان الحريات والتعبير عنها لتجسيد التسامح، جاء لتبديد القلق والخوف الذي يعيشه الفرد على حريته ومعتقداته الدينية.

وعليه يمكن القول؛ إن مفهوم التسامح الذي أسس له لوك في المجال الديني، كان قد شهد تطوراً مضطرداً بعد لوك حتى صار وفقاً للصيغة المعاصرة، التي هو عليها اليوم؛ مفهوماً كلياً شاملاً، ينطوي على أبعاد ودلالات دينية وسياسية وثقافية وحقوقية.

فإذا كان جون لوك قد أسس لمفهوم التسامح في الحقل الديني في القرن السابع عشر، كضرورة ولّدتها الحروب والصراعات الدينية، التي عرفتها أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت، وانتهت إلى التسامح بينهم؛ فان التسامح بعد ذلك وتحت ضغط ظروف ومتطلبات اجتماعية وسياسية (والذي مثل استجابة لها)، "قد أضحى ضرورة أخلاقية وقانونية، وصار

يمارس إزاء كل المعتقدات والديانات. فلم يقتصر المفهوم على التسامح الديني – على أهميته- ؛ بل أكتسب مع مرور الزمن دلالات أخرى جديدة ذات أبعاد فلسفية وسياسية وحقوقية"[٨٢].

وهذا يعني أن مفهوم التسامح، الذي أستهله لوك بالتسامح الديني، كان قد تجاوز حدود الدين، وأقترن بحرية التفكير، واخذ بالتدريج ينطوي على منظومة من الدلالات والأبعاد الفلسفية والسياسية والحقوقية والثقافية الجديدة، والتي جاءت بها العصور المتلاحقة بعد لوك.

ويعني أيضاً؛ أن هذا التحول في مضمون التسامح ودلالاته المتعددة، كان استجابة لمتطلبات اجتماعية، سياسية، ثقافية، حقوقية عبّر عنها العصر الحديث في تحولاته الثقافية والحضارية التي شهدها؛ كالحداثة الأوربية ومظاهرها الحضارية، ودولة القانون والعلمانية. ثم نمو وتطور الفلسفات النقدية وخاصةً فلسفة الأنوار بما حملته من قيم وأفكار جديدة حول العقل والحرية والمساواة وحقوق الإنسان، والتي كان لها بالإجمال الأثر البالغ في تحقيق هذا التحول في مفهوم التسامح.

وهكذا انتهى لوك في رسالته في التسامح، متسامحاً مع كل الديانات والمذاهب والطوائف، ليس في المسيحية فحسب؛ بل ومع كل الديانات الأخرى. فقد أكد على الحرية والتعددية الدينية كمبدأ للتسامح في المسيحية وعند الديانات الأخرى، لذلك "فان حديث لوك عن التسامح ليس

حديثاً عن تسامح المسيحية من حيث هي دين، بل هو موجه إلى المسيحيين والى المتدينين بأي دين من حيث ما يشكلونه أنفسهم من مؤسسات دينية وسياسية"(٨٣). وهو ما أضفى على مبادئ لوك في التسامح صبغة عالمية وكانت قادرة على تخطي الحدود والمسافات لتكون في متناول كل متسامح في بقاع الأرض ينبذ العنف والتعصب، ويرسي أسس المحبة والتسامح والسلام، حباً لبني البشر وللأديان المتسامحة في كل أرجاء المعمورة.

نعم هكذا تجلى لوك في القرن السابع عشر متسامحاً، يكره التعصب والاضطهاد، وينبذ العنف والتطرف والفتن ويدرأ أسبابها. فهل فطن أحفاد لوك والليبرالية الغربية عموماً في عصر العولمة المعاصرة، فحوى رسالة لوك وتمثلوا مضامينها وروحها الإنسانية المفعمة بالحب للإنسانية والحرية واللين والتسامح؟ أم أن هناك من منظري العولمة المعاصرة اليوم من اتخذ سبيلاً مختلفاً، ونادى بالتعصب والحقد والكراهية.

لم أذع سراً إذا قلت انه يوجد اليوم في الغرب المسيحي وفي عصر العولمة المعاصرة من أيديولوجي العولمة من لم يتسم بالتسامح ودعى إلى التعصب والعنف ومناصرة الأديان الأخرى العداء.

في التناول التالي سنسلط الضوء على حالة من حالات التعصب هذه، لنبين الفارق بين ما ذهب إليه لوك في القرن السابع عشر وهو إنساني

ومتسامح (كما تقدم)، وما يروج له هؤلاء في الوقت الحاضر، وهو متعصب وغير متسامح يدعو إلى الفتنة والصراع.

٢- التسامح والحوار عوضاً عن التعصب والصراع:

كانت أراء نيكسون* المعلنة الصريحة بعدائها للإسلام بمثابة الضوء الأخضر لإطلاق عقال الآراء المتعصبة غير المتسامحة في العولمة المعاصرة "ولعل هذا هو الذي دفع صمويل هنتنجتون إلى نشر مقالة. بمجلة الشؤون الدولية سنة١٩٩٣م عن صراع الحضارات في القرن الجديد ... فالصراع في هذا القرن سيكون صراعاً حضارياً أكثر منه صراعاً عسكرياً... فالانقسامات الكبرى في السنوات المقبلة سوف تكون ثقافية... والنزاع بين الحضارات سوف يكون بمثابة الرحلة الأخيرة في تطور النزاع في العالم الحديث"(٨٤).

واتساقا مع أراء هنتنجتون (Huntington) حول الصراع، جاءت نظريته عن صراع الحضارات. ففي رد هنتجتون على منافسة المنظر في وزارة الخارجية الأمريكية، الأمريكي من أصل ياباني فرنسيس فوكوياما صاحب أطروحة "نهاية التاريخ"، يشير هنتنجتون إلى "أن التاريخ لم ينته بهزيمة الاتحاد السوفيتي؛ بل وضعت الهزيمة حداً لجميع الخلافات الأيديولوجية، وأضحى الصراع بين الحضارات. فالثقافة وليست السياسة أو الاقتصاد هي التي سوف تحكم العالم. والعالم ليس

واحداً. الحضارات توحد العالم وتقسمه.. الدم والإيمان وهذا ما يؤمن به الناس ويقاتلون ويموتون من اجله"[٨٥].

علاوةً على ذلك وبحسب هنتنجتون، فاللغة والدين والتاريخ والعادات هي أركان الحضارة المشتركة، وهذه موجودة في البلدان العربية. ويعتبر الدين أقوى واهم هذه الأركان حيث يربط الدول العربية بالدول الإسلامية برباط قوي ومتين تسنده في ذلك القيم الأخلاقية والتشريعات المشتركة، التي أوجدها الإسلام وجسدها المسلمون على مرّ العصور. وهذه الروابط والعلاقات بين المسلمين أقوى من الأيديولوجيات والسياسة. هذا علاوةً على لغة القران الواسعة الانتشار في البلدان الإسلامية، واهتمام المسلمين بالتاريخ الإسلامي وتدارسه في كل البلدان مما يقوي هذه الروابط مع بعضها البعض. لم يكن هم هنتنجتون إبراز العامل الديني وأهميته في الصراع فحسب، ولكن كانت غايته إيقاظ الغرب وتهيئته للصراع ضد الإسلام وإشعاره بقوة الإسلام وما يشكله من خطر على الولايات المتحدة والغرب عموماً باعتباره عدواً مفترضاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

إذ حاول تفسير الحروب السابقة التي خاضها الغرب مع الإسلام على أنها حروب دينية بين المسيحية والإسلام، وان الصراع بين الحضارة الغربية والإسلامية مستمراً منذ ١٣٠٠سنة حتى اليوم ... وان ٥٠% من الحروب التي تضمنت ثنائيات بين دول ذات أديان مختلفة بين عامي

١٨٢٠،١٩٢٩م كانت حروباً بين مسلمين ومسيحيين، وان الصراع نابع من طبيعة الديانتين والحضارتين المؤسستين عليهما. فالإسلام يربط بين الدين والسياسة والمسيحية تفصل بينهما. والصراع ناجم من أوجه التشابه؛ كلاهما دين توحيد وكلاهما ينظر إلى العالم نظره ثنائية نحن وهم. كلاهما دين تبشيري ويدعي انه العقيدة الصحيحة(٨٧).

ومما تقدم عن أطروحات هنتنجتون عن الصراع يمكن الإشارة إلى التالي:

- اتسمت نظرية هنتنجتون عن "صراع الحضارات"، بالتعصب والعنف ونزوع متعالي غير متسامح، إذ ناصرت الحضارات الأخرى العداء وفي الصدارة الإسلام، فتجلت عنصرية، دونية تحتقر الأخر وتقزمه، تدعو إلى التعصب والعنف وتنسف التسامح وقيمه بالكامل.

- لم تتأكد صحة نظرية هنتنجتون عن صراع الحضارات؛ بتحول الصراع إلى صراع ثقافي، بل تجلى عسكرياً دموياً قاسياً، يتضح ذلك من خلال الحروب التي قادتها الولايات المتحدة في الصومال، ويوغسلافيا، وبعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م في أفغانستان والعراق، وضرب الخصوم بالطائرات بدون طيار في كل من باكستان واليمن، والتي تتسبب في إصابة أعداداً متزايدة من المواطنين الأبرياء في أحايين كثيرة.

لم يكن هنتنجتون محقاً فيما أورد من أسباب تؤكد دينية الصراع بين

المسيحية والإسلام. فالصراع في الغالب كان سياسياً. فالمسيحية والإسلام لم يقوماعلى الصراع. فالإسلام دين السلام والتسامح والمسيحية دين المحبة والتسامح حسب ما جاء في الإنجيل ويؤكده لوك وهو يدافع عن الدين المسيحي مبيناً طابعه السلمي قائلاً "ولكننا ابعد الناس عن القول بهذا الكلام عن هذا الدين، الذي هوى أقوى خصم للشراهة والطمع والشقاق واللجاجة والشهوات الفاحشة، والذي هو أكثر الأديان تواضعاً ومحباً للسلام"(٨٨).

ويمضي لوك في إيضاح نهج المسيح السلمي، وسلاحه القدوة الحسنة قائلاً "فإذ كانوا يريدون بحق الخير لنفوس الناس مقتدين في ذلك بأمير السلام. كان لزاماً عليهم اقتفاء اثر خطواته واتخاذه مثالاً لهم عندما أرسل جنوده لإخضاع الأمم وضمهم إلى كنيسته. ولم يكن ذلك بالسيف أو بأية أدوات أخرى من أدوات العنف ولكنه كان مسلحاً بسلام العهد الجديد والأسوة الحسنة ذلك كان منهجه"(٨٩).

وكذلك كان الإسلام دين السلام والمحبة والتسامح. فالقران الكريم في محكم آياته كان واضحاً في ذلك. يقول الله تعالى مخاطباً رسوله الأعظم محمد (ص) :"فإذا جنحوا للسلم فاجنح"الأنفال أية ٦٢ "وانه لا عدوان إلا على الظالمين" البقرة أية إلى غير ذلك من الآيات الصريحة التي تدعو إلى السلام.

كما ضرب الرسول (ص) أروع الأمثلة على المحبة والتسامح من خلال سيرته وحياته.يقول الرسول(ص) "أحب الدين إليّ الحنيفية السمحة"[٩٠] . وقد جسد عليه الصلاة والسلام ذلك في تسامحه مع اليهود وأهل الكتاب. فمنحهم حرية الاعتقاد ووفر لهم الحماية الكافية لممارسة دينهم دون تدخل من المسلمين، وهو ما يدل على أن آفاق التسامح في شريعة الإسلام لا تقتصر على الوسط الإسلامي وإنما تعم العالم كله،وتشمل مختلف الأمم والجماعات وأصحاب العقائد والأفكار من غير تفريق ولا تمييز ولا أحقاد[٩١].

وعلى ذلك يتأكد خطأ هنتنجتون بإعادة الصراع إلى طبيعة الديانتين المسيحية والإسلام . فالديانات عموماً والإسلام والمسيحية على وجه الخصوص لا تقومان على الصراع؛ بل ترفضها كفكرة وتحاربها؛ لان الأديان عموماً (الأديان السماوية) تقوم على المحبة والتسامح والسلام. يشير وليام جالستون أستاذ الدراسات الدينية بجامعة ماريلاند- الولايات المتحدة إلى المتحاملين على الأديان ومحدودي الرؤى في الغرب، الذين يحاولون نسب العنف والصراع إلى الأديان والإسلام قائلاً: "اختلف مع الذين يعتبرون الدين مصدراً مستقلاً للنزاعات، إذ أفضل أن أرى العامل الديني بمثابة شاشة تظهر عليها مظالم وشكاوي وعقد عميقة ناجمة عن الفقر والحرمان وذكريات الاستعمار وأحاسيس الإذلال . نعم يفضل

كثيرون من الأمريكيين اللجوء إلى تعليلات أسهل لأحداث مثل الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)؛ إذ يذهبون إلى أن الإرهابيين، إنما هاجمونا لأنهم يكرهون حريتنا وأسلوب حياتنا، وليس أنهم قاموا بذلك لأنهم لا يريدون وجودنا العسكري في البلدان الإسلامية"(٩٢). كل ذلك يحدث تحت تأثير النظريات العصبوية في الغرب والتي لا ترى في علاقة الأديان والأمم إلا الصراع ومنها نظرية "صراع الحضارات" لـ هنتنجتون.

إذاً لا المسيحية ولا الإسلام في طبيعتهما ينزعان إلى الصراع.فالصراعات التي أستدل بها هنتنجتون ،كانت في الغالب سياسية : حيث ظهر الإسلام في شبة الجزيرة العربية ثم انتشر في بلاد كانت تابعة للمسيحيين مما أدى إلى تطور الصراع بين المسلمين والمسيحيين، وهو أمر طبيعي واجهته المسيحية نفسها عندما بدأت تنتشر داخل فلسطين وخارجها حيث حوربت من القوى الوثنية واليهودية، ومن الدولة الرومانية التي لم يكن يهمها أمر انتشار المسيحية كدين لولا الخوف من انعكاس سلبي لانتشار المسيحية على مستقبل الإمبراطورية الرومانية. ولم يزل هذا الخطر إلا بتبني الدولة الرومانية للمسيحية واتخاذها ديانة للإمبراطورية(٩٣).

كما أن جميع الأديان السماوية تجمع على حب الخير للغير كما يحبه المرء لنفسه.فالقاعدة الذهبية للتعامل بين الناس تؤكد هذا الحب:-

- "الشيء الذي تبغضه لا تعامل بـه صـحبك، هـذا مجمـل النـاموس، وكل ما تبقى شروح "(اليهودية،التلمود، شياط: ٣١)

- "فكل ما تريدون أن يفعل الناس بكم، افعلـوا هكـذا انـتم أيـضاً بهـم، لان هذا هو الناموس والأنبياء" (المسيحية،إنجيل متي٧:١٢).

- "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبـه لنفـسه" (الإسـلام حـديث شريف).

علاوةً على القيم المشتركة التي تلتقي حولها وفيها كـل الأديـان. كمحبـه الله، ورفض العنـف، ومحبـه العـدل، ورفـض الظلـم، الاعتقـاد والإيمـان باليوم الأخر. ودعـوة الأديـان انطلاقـاً مـن مبادئهـا الدينيـة والأخلاقيـة المنظمة للعلاقة بـين البـشر؛ إلـى الأخـوة والمـساواة والعدالـة والمحبـة والتسامح والسلام.

وبالتالي فقول هنتنجتون بدينيـة الـصراع بـين المـسيحية والإسـلام يعود في نظرنا إلى احد أمرين:

- إما إلى عدم إلمام هانتجتون كفاية بقيم الديانتين وجوهرهما المتسامح.

- أو إلى نزعة الاستعلاء والتعصب والعنصرية تجـاه الأخـر كأحـد النزعـات السلبية المتغطرسة في ثقافة العولمة المعاصرة.

وعليه وبالتأسيس على ما تقدم،وما يجمع الأديان من قيم ومبادئ مشتركة تدعو جميعها إلى المحبة والمساواة والعدل والتسامح، ومن مبادئ لوك وأفكاره في التسامح الديني المتفقه معها، يمكن القول بخطأ فكرة هنتجتون. عن دينية الصراع، وما ارتبط بها من قناعات ، وقام عليها من ميول ونزعات عنصرية عصبويه تدعو إلى العنف وإلغاء الأخر. ويتعزز بالمقابل أفكار ومبادئ لوك وفلسفته في التسامح الديني ، المجسدة لقيم ومبادئ الأديان الايجابية على اختلافها، الداعية إلى المحبة والمساواة والعدل والتسامح؛ الأرضية المناسبة لإقامة حوار واقعي بين الأديان والحضارات: " حوار حقيقى يضع بالاعتبار الإنسان الأخر، والثقافة الأخرى، جزءًا من ذاتي يعمر كياني ويكشف لي عما يعوزني" (والذي على أساسه يمكننا القول بالتسامح والحوار بين الأديان والحضارات عوضاً عن التعصب والصراع.

الخاتمة والاستنتاجات:

ختاماً تطلب البحث والمعالجة لموضوع: "مفهوم التسامح الديني عند لوك وأهميته المعاصرة"؛ إلى تناول المشكلات ذات العلاقة والارتباط الوثيق بموضوع البحث؛ مفهوم التسامح والتعصب، إرهاصات مفهوم التسامح تاريخياً قبل لوك، التسامح الديني عند لوك: المفهوم والمشكلات، دور العقل في التسامح ومحاربة الدوجما، مهام ووظائف السلطة السياسية والكنسية والعلاقة بينهما ودورهما في التسامح، ثم الأهمية المعاصرة لمفهوم لوك ومبادئه في التسامح؛ للحرية والتعددية الدينية، ونبذ العنف والتعصب.

لقد قادنا البحث في جملة تلك المشكلات، الوصول إلى عدد من النتائج، يمكن الإشارة إلى أهمها في التالي:

أولاً: تتجلى أهمية الأفكار العظيمة في النظر إليها في سياقها التاريخي؛ في تلبية حاجة تاريخية معينة، وفي طبيعة الأثر الذي تحدثه في المذاهب والتيارات الفكرية المعاصرة واللاحقة لها، وهذا هو شأن فلسفة التسامح ومفهومه عند لوك، والقول بهذا يقودنا إلى تأكيد النتائج التالية:

أ- جاء مفهوم التسامح الذي أسس له لوك ثم فلاسفة الأنوار بعد ذلك، مفعماً بالروح والقيم الإنسانية الايجابية وفي الصدارة منها الدينية. فقد ارتبط المفهوم عند لوك بالتعددية لقبوله الاختلاف والسماح

بحرية الرأي وقبوله التنوع والتعدد، اتساقاً مع مبدأ لوك في التسامح الديني، الذي يجعل من وجود التسامح ضرورة حياتية لتمثله التنوع والتغاير، وإقراره بالحريات الدينية والخصوصيات الثقافية. ثم اتخذ بعداً اشمل في سياق تطوره اللاحق وفي الممارسة تجاه جميع المعتقدات والديانات بعد لوك، وتحول إلى منهج فلسفي طال مجالات الفكر وحرية التعبير، وأضحى التسامح معه "منظومة حقوق كاملة"، وليس مجرد قيمة دينية أو أخلاقية فقط، يسهم كوسيلة في الحفاظ على الأمن الاجتماعي وحماية الحريات الفردية، وضمان حقوق الأقليات الدينية، وهو ما تستوجب الدعوة معه إلى تأصيل مفهوم التسامح في قوانين وثقافة المجتمع لمكافحة مظاهر التعصب الديني والقومي والوطني.

ب- أعار لوك إشكالية امتلاك الحقيقة المطلقة اهتماماً كبيراً، واعتبر حلها أساس التسامح، وذلك لادعاء أهل الحمية علماء اللاهوت المسيحي امتلاكها. إذ كان هذا الادعاء سبباً للشقاق والفتن بين المذاهب والطوائف والملل في المسيحية، معيداً امتلاك الحقيقة المطلقة والخطأ والصواب إلى الحاكم الاسمي للبشر إلى الله تعالى. مخلصاً بذلك الحقيقة من الطابع المطلق، ومضفياً عليها طابعاً إنسانيا، مبيناً أن ما يدعيه علماء اللاهوت زيف وبهتان، وان ما

يقولوه لا يخرج عن إطار الحقيقة الإنسانية. فالمبالغة بالمطلق يؤدي إلى التعصب والصراع ويسود العنف والاضطهاد، مما يجعل من التسامح ضرورة حتمية، والتي لا تتحقق إلا بالاحتكام إلى العقل، أي بالنظرة العقلية إلى الدين، والذي لا تتناقض مع الوحي الإلهي المنزل.

ج- إن العمل وفقاً لمقتضيات التسامح ومبادئه وقيمة الايجابية، سيقود إلى القضاء على الاضطهاد والتعصب وقطع دابر الفتن وأسباب الصراع، وان تجاهل ذلك لن يسفر إلا إلى نتائج عكسية مدمرة، وابلغ دليل على ذلك، استمرار الصراع وإطالة أمد الحرب بين الملل والطوائف والمذاهب المتصارعة في أوروبا بعد صلح "ويست فاليا" فقد تجاهلت معاهدة الصلح الأسباب التي تقود إلى التعصب والاضطهاد الديني كحرية الضمير والاعتقاد الديني وربطت هذا الحق للفرد باختيار الأمير للدين الذي يفرضه على شعبه، وهو أمر تداركه لوك واعتبره حرية الاعتقاد والضمير شرطاً أساسيا للتسامح، وضمنه مفهومه ومبادئه عن التسامح حين ربط حرية الاعتقاد والإيمان بحرية العقل والضمير، مبيناً أن قوة الدين تتوقف على الاقتناع العقلي، وان الحقيقة لا تجد طريقتها إلى العقل إلا بنور الاقتناع العقلي.

د- عرفت اوروبا اشكالاً وصيغاً للتسامح، ولكن لم تعرف التسامح الديني والسياسي الا في القرن السابع عشر؛ عندما تصدى جون لوك لهذه المهمة وعالج اشكالية التسامح والتسامح الديني، ولكن هذا لم يكن ممكناً، الا عندما نضجت الظروف واعتلت الاصوات المطالبة بالتسامح والتعددية وحقوق الانسان، والتي معها اضحى التسامح مطلباً ضرورياً للواقع الاوروبي على مستوى النظر وعلى مستوى الممارسة، والانتقال به لاحقاً من الشكل الديني الى السياسي الى القانوني... الخ، على اعتبار ان التسامح ليس واجباً اخلاقياً فقط، وانما مطلب سياسي وقانوني: فالتسامح ممارسة فردية وجماعية رسمية من قبل الدول والافراد ومسئولية تدعيم حقوق الانسان والتعددية والديمقراطية وحكم القانون ومعه تنتفي كل مظاهر الاستبداد الديني والسياسي... الخ.

ه- أفضت معالجة لوك لدور الدولة والكنيسة في التسامح ليس فقط الى تحديد مهام ووظائف السلطة المدنية والسلطة الكنسية والعلاقة بينهما، منعاً للازدواجية في المهام والصلاحيات درءاً لأسباب التعصب والعنف وسيادة التسامح في المجتمع؛ بل استطاع من خلال فلسفة التسامح عنده، ومبادئ التسامح التي استند عليها في هذه المعالجة الى تحديد اسباب التعصب المعرفي والديني والسياسي،

والتي تقود الى التعصب والاضطهاد والعنف والى سبل تجاوزها، وخلق فرص للتعايش لكل مختلف في العقيدة. مع الاقرار بالاختلاف والتباين، وتعدد الاديان، وخلق مناخات افضل للحريات درءًا للفتن والصراعات والحروب بين مختلف الطوائف والمذاهب، وحفظاً للامن والسلم الاجتماعي، وهو ما تفتقر اليه العولمة المعاصرة اليوم عند بعض ايديولوجيها، الذين ينزعون الى التعصب والصراع ومحاربة الاديان.

و- تكتسب فلسفة لوك ومبادئه للتسامح اهمية كبيرة وطابع اممي، يتجلى ذلك من خلال افكاره ومبادئه للتسامح التي اصطبغت بنزعه انسانية عامة، وخطابه الذي كان موجهاً لا الى المسيحيين فقط؛ بل والى المتدينيين من كل الاديان، الذين ينظرون الى ديانتهم على انها الحق، وما عداها هي الكفر والهرطقة والضلال، وهو اضفى على فلسفة لوك ومبادئه في التسامح صبغة عالمية وكانت قادرة على تخطي الحدود والمساقات لتكون في متناول كل متسامح في بقاع الارض تنبذ العنف والتعصب وترسي اسس المحبة والتسامح والسلام حباً لبني البشر وللاديان المتسامحة في كل ارجاء المعمورة، وهو امر يجعل فلسفة التسامح عند لوك تنطوي على اهمية كبيرة في الوقت الحاضر، ليس للعالم المسيحي الغربي

فحسب؛ بل وللحرية التعددية الدينية ولكل مختلف في العقيدة والايمان في العالم اجمع. والقول بهذا لا ينتقص شيئاً من حقيقة، ان الاسلام كان سباقاً في التسامح مع كل مختلف في العقيدة ومع كل الديانات، وفي تشريع واقرار مبادئ التسامح والعمل بها ولا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

ز- ورغم ما قيل من افضليات ومحاسن وايجابيات عن تسامح لوك وافكاره ومبادئه عن التسامح؛ فان ذلك لا يمنع من القول؛ ان ما صدر عن لوك لم يكن كله ايجابياً على اعتبار ان هناك جوانب اخفق لوك في معالجتها بالاتفاق مع مبادئ التسامح عنده ومن وجهة نظر اليوم: كاستثناء الكاثوليك والملحدين من التسامح في زمانه. فهذه امور جرى ضبطها وتدقيقها في سياق الممارسة البشرية وتطور مفهوم التسامح؛ وانما كان تركيزنا على الجوانب الايجابية المضيئة المشرقة في فلسفة التسامح عنده التي اسست لثقافة متسامحة تنهي اسباب التعصب والصراع، وتقيم التسامح، وتخص كل الاديان؛ تتبنى التعددية والحرية الدينية لكل مختلف في العقيدة، والتي واجهت رفضاً وجحوداً عند بعض ايديولوجيي الليبرالية في العولمة المعاصرة؛ الذين ينزعون الى التعصب وينادون بالصراع، ويجعلون من الاسلام عدوّا مفترضاً لهم، واسطع مثال على ذلك ما ورد في "نظرية صراع الحضارات" لصموئيل هنتنجتون.

ثانياً: باءت نظرية هنتنجتون عن "صراع الحضارات" ونبوءاته عن تحول اشكال الصراع بالفشل؛ وذلك بسبب تقديراتها الخاطئة وافقها الضيق المتعصب والغير متسامح. فقد اكدت الحروب التي قادها الغرب وفي المقدمة الولايات المتحدة في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، خطأ وعدم دقة افكار هنتنجتون عن "صراع الحضارات، وتحول اشكال الصراع، وكذا ما ذهب اليه عن الصراع الديني والقول بهذا يقودنا الى تأكيد النتائج التالية:

أ- لم تتأكد صحة نظرية هنتنجتون عن صراع الحضارات، بتحول الصراع الى صراع ثقافي؛ بل تجلى صراعاً عسكرياً دموياً قاسياً. يتضح ذلك من خلال الحروب التي قادها الغرب والولايات المتحدة الامريكية تحت امرة الولايات المتحدة في الصومال ويوغسلافيا وافغانستان والعراق...الخ.

ب- قاد جهل هنتنجتون بتاريخ الاديان السماوية والفكر والقيم الانسانية، وبوجه خاص قيم الاسلام ومبادئه وتشريعاته؛ الى نسبة الحروب التي دارت في الماضي بين المسلمين والمسيحيين وهي سياسية خطأً؛ الى طبيعة الديانتين المسيحية والاسلام، خلافاً لطبيعتهما السلمية وجوهرهما المتسامح، الداعي الى المحبة والمساواة والعدل والسلام. في توجه قصد منه اقحام الدين في

الصراع قسراً وايقاظ الغرب وتهيئته للصراع ضد الاسلام لإشعار الغرب بقوة الاسلام وما يشكله من خطر على الولايات المتحدة والغرب عموماً، وذلك باعتبار الاسلام عدواً مفترضًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وهو أمر ينم عن مدى محدودية وضحالة هذا الفكر المتعالي العولمي المتعصب والغير متسامح تجاه الحضارات وفي الصدارة الاسلام. فتجلت نظريته عنصرية، دونيه تحتقر الاخر وتقزمه، تدعو الى التعصب والصراع، وتنسف التسامح وقيمه بالكامل.

ج- ومعه ومما تقدم يتأكد خطأ فكرة هنتنجتون عن دينية الصراع وما ارتبط بها من قناعات، وقام عليها من ميول ونزعات عنصرية عصبوية تدعو الى العنف والغاء الاخر، وتتعزز بالمقابل افكار ومبادئ لوك وفلسفته في التسامح الديني المجسدة القيم والاديان الايجابية على اختلافها، الداعية الى المحبة والمساواة والعدل والتسامح والسلام، الارضية المناسبة لإقامة حوار واقعيّ بين الاديان والحضارات بعيداً عن نزعة الاستعلاء والتفوق والغاء حق الاخر وخصوصيته، وهو ما يؤكد حيوية فلسفة التسامح عند لوك واهميتها المعاصرة للأديان والامم على اختلافها.

الهوامش والمراجع:

١. سمير الخليل وآخرون، التسامح بين شرق وغرب، دراسات في التعايش والقبول بالأخر، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي ١٩٩٢م ص٦.

٢. د/عصام عبد الله، المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي، حوليات أداب عين شمي المجلد ٣١أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٣م القاهرة ص١٢٧.

٣. ابن منظور، لسان العرب من مادة (س.م.ح)، دار المعارف، القاهرة، طبعة ١٩٧٩م ص٢٠٨٨.

٤. سيد عطاء الله مهاجراني: التسامح والعنف في الاسلام، ترجمة سالم كريم، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، ابريل٢٠٠١م ص٤٢، ٤٠.

٥. عبد الرزاق الدواي، "في اخلاقيات الحوار بين الثقافات حول مبدأي التسامح وحق الاختلاف" مجلة التسامح، سلطنة عمان – مسقط، العدد (١٥) ٢٠٠٦م ص٣٠٧.

٦. الملتقى الوطني حول فلسفة التسامح، جامعة وهران الجزائر – كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة ٢٨/٢-١/٣/٢٠٠٩م.

٧. د.عبد الرحمن بدوي، ملحق موسوعة الفلسفة م.ع.د.ن، الطبعة الاولى ١٩٩٦م ص٥٩.

٨. د/ عصام عبد الله "المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي" مرجع سابق ص١٤٤.

٩. مراد وهبه، مقدمة كتاب "رسالة في التسامح الديني" لـ جون لوك، ترجمة منى أبو سنه بالتعاون مع المشروع القومي للترجمه المجلس الاعلى للثقافة، مصر، طبعة ٢٠٠٥م ص١٢.

١٠. د/توفيق الطويل: "الاضطهاد الديني في المسيحية والاسلام"، دار الفكر العربي، الاسكندرية طبعة١٩٤٧م ص٤٤.

١١. نفس المرجع ص٤٢.

١٢. د/ عصام عبد الله "المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي" مرجع سابق ص١٢٩.

١٣. د/توفيق الطويل، نفس المرجع ص٦٨.

١٤. مراد وهبه، مرجع سابق ص١٢.

١٥. د/توفيق الطويل، نفس المرجع ص٧٠.

١٦. نفس المرجع ص٧٦.

١٧. نفس المرجع ص٨٠.

١٨. د/ احمد شلبي: "صراع الحضارات في القرن الحادي والعشرين، ودور الحضارة الاسلامية في هذا الصراع"، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، طبعة ١٩٩٦م ص٦٢-٦٣.

١٩. د/ عصام عبد الله "المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي" مرجع سابق ص١٣٢.

٢٠. د/توفيق الطويل، نفس المرجع ص٩٥.

٢١. محمد الغزالي: "التعصب والتسامح بين المسيحية والاسلام"، دار نهضة للطباعة والنشر والتوزيع طبعة ٢٠٠٥م ص٩٥.

٢٢. د/توفيق الطويل: "الاضطهاد الديني في المسيحية والاسلام"، مرجع سابق ص١١٦.

٢٣. نفس المرجع ص١١٨-١١٩.

٢٤. نفس المرجع ص١٢٠-١٢١.

٢٥. د/فريال حسن خليفة: "الفلسفة والتسامح والبيئة" مرجع سابق ص٣٩.

٢٦. د/ عصام عبد الله "المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي" مرجع سابق ص١٣٠.

٢٧. كارل بوبر: بحثاً عن عالم أفضل، ترجمة احمد مستجير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ١٩٩٦م ص١٨٢.

٢٨. غير ترود هيملفارب: "الطرق الى الحداثة" (التنوير البريطاني والتنوير الفرنسي والتنوير الامريكي)، ترجمة محمود سيد احمد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت العدد (٣٦٧)، سبتمبر ٢٠٠٩م ص٣٠.

٢٩. جون لوك: "الحكم المدني"، ترجمة ماجد فخري، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، طبعة ١٩٥٩م ص أ- ب.

٣٠. د/توفيق الطويل: "الاضطهاد الديني، مرجع سابق ص١٢٢.

٣١. د/ مراد وهبه، مقدمة لرسالة جون لوك في التسامح الديني مرجع سابق ص٧.

٣٢. د/ مراد وهبه، مقدمة لرسالة جون لوك في التسامح الديني مرجع سابق ص٧.

٣٣. د/توفيق الطويل: "الاضطهاد الديني، مرجع سابق ص١٢٠.

٣٤. د/فريال حسين خليفة: "الفلسفة والتسامح والبيئة" مرجع سابق ص٥٣.

٣٥. مراد وهبه، تقديم ترجمة رسالة لوك في التسامح الديني" مرجع سابق ص١٢- ١٤.

٣٦. د/فريال حسين نفس المرجع ص٣٩-٤٠.

٣٧. جون لوك: "رسالة في التسامح الديني"، مصدر سابق ص٦٨.

٣٨. جون لوك: "رسالة في التسامح الديني"، مصدر سابق ص٢٣.

٣٩. نفس المصدر ص٢٢.

٤٠. د/فريال حسين نفس المرجع ص٥٣.

٤١. جون لوك: رسالة في التسامح الديني" مصدر سابق ص٢٥.

٤٢. نفس المصدر ص٢٥.

٤٣. محمد الغزالي: التعصب والتسامح بين المسيحية والاسلام" ص٩٨.

٤٤. جون لوك: رسالة في التسامح الديني" ص٢٦.

٤٥. محمد الغزالي: التعصب والتسامح بين المسيحية والاسلام" مرجع سابق ص١٠٢.

٤٦. د/فريال حسين:"الفلسفة والتسامح والبيئة" مرجع سابق ص٥٦.

٤٧. جون لوك: رسالة في التسامح الديني" ص٢٣.

٤٨. نفس المصدر ص٥٤.

٤٩. عزمي اسلام: جون لوك، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، بدون ص٢١٣.

٥٠. وليام جالستون: مجلة التسامح، وزارة الاوقاف والشئون الدينية، مسقط، العدد (١٥)، ٢٠٠٦م ص٩٨.

٥١. جون لوك: رسالة في التسامح الديني" ص٢٤.

٥٢. د/فريال حسين:"الفلسفة والتسامح والبيئة" ص٥٥.

٥٣. جون لوك: رسالة في التسامح الديني" ص٢٦.

٥٤. نفس المصدر ص٥٢.

٥٥. جون لوك: رسالة في التسامح الديني" نفس المصدر ص٤٩.

٥٦. نفس المصدر ص٤٦.

٥٧. جون لوك: رسالة في التسامح" ص٢٧.

٥٨. نفس المصدر ص٢٧.

٥٩. نفس المصدر ص٢٧-٢٨.

٦٠. نفس المصدر ص٢٨.

٦١. نفس المصدر ص٣١.

٦٢. نفس المصدر ص٣١.

٦٣. نفس المصدر ص٣١- ٣٢.

٦٤. نفس المصدر ص٣٢.

٦٥. نفس المصدر ص٣٢.

٦٦. نفس المصدر ص٣٢-٣٣.

٦٧. نفس المصدر ص٣٣.

٦٨. د/فريال حسين:"الفلسفة والتسامح والبيئة" ص٦١.

٦٩. محمد الغزالي: التعصب والتسامح بين المسيحية والاسلام" ص٩٧- ٩٨.

٧٠. جون لوك: رسالة في التسامح" ص٦٢.

٧١. نفس المصدر ص٣٤.

٧٢. نفس المصدر ص٣٦.

٧٣. جون لوك: رسالة في التسامح" ص٢٣.

٧٤. د/فريال حسين:"الفلسفة والتسامح والبيئة" ص٤٠.

٧٥. جون لوك: رسالة في التسامح" ص٣٥.

٧٦. نفس المصدر ص٢٥.

٧٧. نفس المصدر ص٥١.

٧٨. هويدا علي رومان: التسامح السياسي – المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، القاهرة لحقوق الانسان، طبعة ٢٠٠٠م ص١٠١.

٧٩. د/عصام عبد الله: "المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي" ص١٥٥.

٨٠. وليم جالستون: "العنف الديني أم التعددية الدينية" ص٩٦.

٨١. د/عصام عبد الله: "المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي" ص١٥٤.

٨٢. عبد الرزاق الدواي "في اخلاقيات الحوار بين الثقافات حول مبدأي التسامح وحق الاختلاف" مرجع سابق ص٢٩١.

٨٣. د/فريال حسين:"الفلسفة والتسامح والبيئة" ص٤٠.

*أورد د/ احمد شلبي في كتابه: "صراع الحضارات في القرن الحادي والعشرين ودور الحضارة الإسلامية في هذا الصراع" ص١١-١٢، اقتباساً من كتاب الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون"Seize the moment"، بين فيه مدى عصبوية نيكسون، وعدائيته للإسلام مقتبساً عن نيكسون قوله: "ان الغرب سيضطر الى تشكيل حلف جديد مع موسكو لمواجهة عالم اسلامي معاد ومعتد، فان الاسلام والغرب متناقضان ومتباينان، وان المسلمين ينظرون الى العالم على انه معسكران لا يمكن التوفيق بينهما : دار الاسلام، ودار الحرب. ويضيف قائلاً: ومن هنا ينبغي أن يستعد الغرب لمواجهة حاسمة مع الشرق الاسلامي. فالعالم الاسلامي يشكل واحداً من اعظم تحديات السياسة الخارجية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين".

٨٤. د/ احمد شلبي، نفس المرجع ص١٣- ١٤.

٨٥. صمويل هنتنجتون، "صراع الحضارات"، مجلة الشئون الخارجية. الولايات

المتحدة الامريكية، صيف ١٩٩٣م ص٢٢- ٤٩.

٨٦. د/ احمد شلبي" صراع الحضارات..."، ص١٥.

٨٧. أ.د. محمد خليفة حسن: "نقد رؤية هنتنجتون للصراع الحضاري"، جريدة الأهرام المصرية، ٢٠٠١/١٢/١٦م.

٨٨. جون لوك: رسالة في التسامح" ص٦٤.

٨٩. نفس المصدر ص٢٢.

٩٠. رواه البخاري واحمد.

٩١. مجلة التسامح، العدد ٢٣ ص٢٨٠.

٩٢. وليام جالتون: "العنف الديني أم التعددية الدينية؟" مجلة التسامح العدد (١٥)ص٩٦.

٩٣. أ.د. محمد خليفة حسن: "نقد رؤية هنتنجتون للصراع الحضاري" مرجع سابق.

٩٤. روجيه جارودي: حوار الحضارات، ترجمة عادل العواء، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٦م ص١٧.